

كتاب الرضاع

الأصل في التحريم بالرضاع الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ﴾ ^(١) . ذكرهم ^(٢) الله سبحانه في جملة المحرمات . وأما السنة ، فما روت عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « إِنَّ الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » . متفق عليه ^(٣) . وفي لفظ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » . رواه النسائي ^(٣) . وعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ في بنت حمزة : « لَا تَحِلُّ لِي ، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وهي ابنة أخي من الرضاعة » . متفق عليه ^(٣) . في أخبار كثيرة ، تذكر أكثرها إن شاء الله تعالى في تضاعيف الباب . وأجمع علماء الأمة على التحريم بالرضاع . إذا ثبت هذا ، فإن تحريم الأم والأخت ثبت بنص الكتاب ، وتحريم البنت ثبت بالتنبيه ، فإنه إذا حرمت الأخت فالبنت أولى ، وسائر المحرمات ثبت تحريمهن بالسنة . وثبتت المحرمية ، لأنها فرع على التحريم إذا كان بسبب مباح ، فأما بقية أحكام النسب ؛ من النفقة ، والعتيق ، ورد الشهادة ، وغير ذلك ، فلا يتعلق به ؛ لأن النسب أقوى منه ، فلا يقاس عليه في جميع أحكامه ، وإنما يشبه به فيما نص عليه فيه .

١٣٦٧ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رحمه الله : (والرضاع الذي لا يشك في تحريمه ، أن يكون خمس رضعات فصاعداً)

(١) سورة النساء ٢٣ .

(٢) في ١ ، ب ، م : ذكرهما .

(٣) تقدم التخرج ، في : ٥١٣ / ٩ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ .

في هذه المسألة مسألتان :

إحدهما ، أن الذي يتعلّق به التحريم خمس رضعات فصاعداً . هذا الصحيح في المذهب . وروى هذا عن عائشة ، وابن مسعود ، وابن الزبير ، وعطاء ، وطاوس . وهو قول الشافعي . وعن أحمد رواية ثانية^(١) ، أن قليل الرضاع وكثيره يحرم . وروى^(٢) ذلك عن علي ، وابن عباس . وبه قال سعيد بن المسيّب ، والحسن ، ومكحول ، والزهرى ، وقتادة ، والحكم ، وحماد ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث ، وأصحاب الرأي . وزعم / الليث أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ١٦٧/٨ ظ ما يفطر به الصائم . واحتجوا بقول الله تعالى : ﴿ وَأُمّهتُكُمُ اللَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْتُكُم مِّنَ الرُّضْعَةِ ﴾^(٣) . وقوله عليه السلام : « يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » . وعن عتبة بن الحارث ، أنه تزوّج أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت أمة سوداء ، فقالت : قد أرضعتكما . فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « كَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتَكُمَا ! » . متفق عليه^(٤) . « ولأن ذلك^(٥) فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ ، فلم يُعْتَبَرِ فِيهِ الْعَدَدُ ، كتحريم أمهات النساء ، ولا يلزم اللعان ؛ لأنه قول . والرواية الثالثة^(٦) ، لا يثبت التحريم إلا بثلاث رضعات . وبه قال أبو ثور ، وأبو عبيد ،

(١) في ١ : « أخرى » .

(٢) في ب : « ويروى » .

(٣) سورة النساء ٢٣ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب تفسير المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب شهادة المرضعة ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٧٠/٣ ، ١٣/٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ، من كتاب الرضاع . عارضة الأحوذى ٩٤/٥ . والنسائي ، في : باب الشهادة في الرضاع ، من كتاب النكاح . المجتبى ٩٠/٦ . والدارمي ، في : باب شهادة المرأة الواحدة على الرضاع ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٥٨/٢ ، ١٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧/٤ ، ٨ ، ٣٨٤ .

وقد ذكر المؤلف أنه متفق عليه ، ولكن عتبة بن الحارث من أفراد البخاري ، ولم يخرج له مسلم . انظر : الجمع بين رجال الصحيحين ٣٨١/١ ، والإرواء ٢٢٥/٧ .

(٥-٥) في ١ ، ب : « ولأنه » .

(٦) في : الأصل ، م : « الثانية » .

وداود ، وابن المنذر ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ » . وعن أم الفضل بنت الحارث ، قالت : قال نبي الله ﷺ : « لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ ^(٧) وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ » . رواهما مسلم ^(٨) . ولأن ما يُعْتَبَرُ فيه العَدَدُ والتَّكْرَارُ ، يُعْتَبَرُ فيه الثلاث . وَرَوَى عن حَفْصَةَ : لَا يُحْرَمُ دُونَ عَشْرِ رَضَعَاتٍ ^(٩) . وَرَوَى ذَلِكَ عن عائشة ^(١٠) ؛ لِأَنَّ غُرُورَهُ رَوَى فِي حَدِيثِ سَهْلَةَ بِنْتِ سَهِيلٍ : فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا بَلَّغَنَا : « أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ ، فَيُحْرَمُ بَلَيْنِهَا » . وَوَجْهُ ^(١١) الْأَوَّلَى ، مَا رَوَى عن عائشة ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ « عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمُ مِنْ » ^(١٢) . فَتُسَيِّحُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ ، وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمُ مِنْ ، فَتُوفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٣) .

(٧) الإملاجة : المصة .

(٨) في : باب في المصة والمصتان ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٧٣/٢ - ١٠٧٥ . كما أخرجهما النسائي ، في : باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ، من كتاب النكاح . المجتبى ٨٣/٦ . والدارمي ، في : باب كم رضعة تحرم ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٥٧/٢ .

وأخرج الأول أبو داود ، في : باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٧٦/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان ، من كتاب الرضاع . عارضة الأحوذى ٩٠/٥ - ٩٢ . وابن ماجه ، في : باب لا تحرم المصة ولا المصتان ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٢٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٤ ، ٥ ، ٣١/٦ ، ٩٦ ، ٢١٦ ، ٢٤٧ .

وأخرج الثاني الإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٩/٦ ، ٣٤٠ .

(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال : لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات ، من كتاب الرضاع . السنن الكبرى ٤٥٧/٧ . وعبد الرزاق ، في : باب القليل من الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٤٧٠/٧ .

(١٠) لم نجد هذا اللفظ : « عشر رضعات » . وانظر ما يأتي من تخريج حديث عائشة عند الإمام مالك .

(١١) في الأصل ، ب ، م ، « وجه » .

(١٢) سقط من : ب .

(١٣) في : باب التحريم بخمس رضعات ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٧٥/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٧٦/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان ، من كتاب الرضاع . عارضة الأحوذى ٩٢/٥ . وابن ماجه ، في : باب لا تحرم المصة ولا المصتان ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٢٥/١ . والدارمي ، في : باب كم رضعة تحرم ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٥٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب جامع ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان ، من كتاب الرضاع . الموطأ ٦٠٨/٢ .

وَرَوَى مَالِكٌ ^(١٤) ، ^(١٥) عَنِ الزُّهْرِيِّ ^(١٥) ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ سَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ : « أَرْضِعِي سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، فَيَحْرُمُ بَلَبُهَا » . وَالْآيَةُ فَسَّرْتُهَا السُّنَّةُ ، وَبَيَّنَّتِ الرِّضَاعَةَ الْمُحْرَمَةَ ، وَصَرِيحُ مَا رَوَيْنَاهُ يَخْصُ مَفْهُومَ مَا رَوَوْهُ ، فَتَجَمَّعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، وَنَحْمِلُهَا عَلَى الصَّرِيحِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ .

فصل : وَإِذَا وَقَعَ الشُّكُّ فِي وُجُودِ الرِّضَاعِ ، أَوْ فِي عَدَدِ الرِّضَاعِ الْمُحْرَمِ ، هَلْ كَمَلًا أَوْ لَا ؟ لَمْ يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، فَلَا نَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشُّكِّ ، كَمَا لَوْ شَكَّ فِي وُجُودِ الطَّلَاقِ أَوْ عَدَدِهِ ^(١٦) .

المسألة الثانية : أَنْ تَكُونَ الرِّضَعَاتُ مُتَفَرِّقَاتٍ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَالْمَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ / الرِّضْعَةِ إِلَى الْعُرْفِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَّ بِهَا مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَحُدِّثْهَا بِزَمَنٍ وَلَا بِمِقْدَارٍ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ رَدُّهُمْ إِلَى الْعُرْفِ ، فَإِذَا ارْتَضَعَ الصَّبِيُّ ، وَقَطَعَ قِطْعًا بَيْنًا بِاخْتِيَارِهِ ، كَانَ ذَلِكَ رَضْعَةً ، فَإِذَا عَادَ ، كَانَتْ رَضْعَةً أُخْرَى . فَأَمَّا إِنْ قَطَعَ لَضَيْقِ نَفْسٍ ، أَوْ لِلانْتِقَالِ مِنْ ثَدْيٍ إِلَى ثَدْيٍ ، أَوْ لَشَيْءٍ يُلْهِيه ، أَوْ قَطَعَتْ عَلَيْهِ الْمُرْضِعَةُ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ قَرِيبًا فَهِيَ رَضْعَةٌ ، وَإِنْ عَادَ فِي الْحَالِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْأُولَى رَضْعَةٌ ، فَإِذَا عَادَ فَهِيَ رَضْعَةٌ أُخْرَى . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : أَمَّا تَرَى الصَّبِيَّ يَرْتَضِعُ مِنَ الثَّدْيِ ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ النَّفْسُ أَمْسَكَ عَنِ الثَّدْيِ لِيَتَنَفَّسَ أَوْ يَسْتَرِيحَ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهِيَ رَضْعَةٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأُولَى رَضْعَةٌ لَوْ لَمْ يَعُدْ ، فَكَانَتْ رَضْعَةً وَإِنْ عَادَ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ بِاخْتِيَارِهِ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ، أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ رَضْعَةٌ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، إِلَّا فِيمَا إِذَا قَطَعَتْ عَلَيْهِ الْمُرْضِعَةُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ : لَا أَكَلْتُ الْيَوْمَ إِلَّا أَكْلَةً وَاحِدَةً . فَاسْتَدَامَ الْأَكْلَ زَمَنًا ، أَوْ قَطَعَ لِشُرْبِ مَاءٍ ^(١٧) أَوْ انْتِقَالِ

و ١٦٨/٨

(١٤) تقدم تخريجه في : ٤٩٢/٩ .

(١٥) (١٥-١٥) في ١ ، م : « والزهرى » .

(١٦) في الأصل ، م : « وعدده » .

(١٧) في ب ، م : « الماء » .

من لَوْنٍ إلى لَوْنٍ ، أو انتظاري لما يُحْمَلُ إليه من الطَّعام ، لم يُعَدَّ إِلَّا أَكْلَةً واحدةً ، فكذا ههنا . والأوَّلُ أوَّلَى^(١٨) ؛ لأنَّ الِيسِيرَ من السَّعُوطِ والوَجُورِ رَضْعَةٌ ، فكذا هذا^(١٩) .

١٣٦٨ - مسألة ؛ قال : (وَالسَّعُوطُ كَالرَّضَاعِ ، وَكَذَلِكَ الْوَجُورُ)

معنى السَّعُوطُ : أَنْ يُصَبَّ اللَّبَنُ فِي أَثْفَةٍ مِنْ إِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَالْوَجُورُ : أَنْ يُصَبَّ فِي حَلْقِهِ صَبًّا مِنْ^(٢٠) غَيْرِ الثَّدْيِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي التَّحْرِيمِ بِهِمَا ، فَأَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ التَّحْرِيمَ يَثْبُتُ بِذَلِكَ ، كَمَا يَثْبُتُ بِالرَّضَاعِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي الْوَجُورِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَثْبُتُ بِهِمَا التَّحْرِيمُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَذْهَبُ دَاوُدَ ، وَقَوْلُ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ فِي السَّعُوطِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِرَضَاعٍ ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ بِالرَّضَاعِ ، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ مِنْ غَيْرِ ارْتِضَاعٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ مِنْ جُرْجٍ فِي بَدَنِهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَتَشَرَ الْعَظْمُ ، وَأُثْبِتَ اللَّحْمُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢١) . وَلِأَنَّ هَذَا يَصِلُ بِهِ اللَّبَنُ إِلَى حَيْثُ يَصِلُ بِالْارْتِضَاعِ ،^(٢٢) وَيَحْصُلُ بِهِ مِنْ إِنْبَاتِ اللَّحْمِ وَإِنْشَازِ الْعَظْمِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْارْتِضَاعِ^(٢٣) ، فَيَجِبُ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي التَّحْرِيمِ ، / وَالْأَثْفُ سَبِيلٌ^(٢٤) لِفِطْرِ الصَّائِمِ^(٢٥) . فَكَانَ سَبِيلًا لِلتَّحْرِيمِ ، كَالرَّضَاعِ بِالْقِيمِ .

١٦٨/٨ ظ

فصل : وَإِنَّمَا يُحَرَّمُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الَّذِي يُحَرَّمُ بِالرَّضَاعِ ، وَهُوَ خَمْسٌ فِي الرَّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ ، فَإِنَّهُ فَرَعَ عَلَى الرَّضَاعِ ، فَيَأْخُذُ حُكْمَهُ ، فَإِنْ ارْتَضَعَ وَكَمَلَ الْخَمْسَ بِسَعُوطٍ

(١٨) فِي م : « أَصَحُّ » .

(١٩) فِي ب : « هَاهُنَا » .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢١) فِي : بَابُ فِي رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٧٥/١ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣٢/١ .

(٢٢-٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ . نَقَلَ نَظْرًا .

(٢٤-٢٥) فِي م : « الْفِطْرُ لِلصَّائِمِ » .

أَوْ وَجُورٍ ، أَوْ أَسْعَطَ^(٥) أَوْ أُوجِرَ^(٦) ، وَكَمَّلَ الْخَمْسَ بِرِضَاعٍ ، ثَبَتَ التَّحْرِيمُ ، لِأَنَّا جَعَلْنَاهُ كَالرِّضَاعِ فِي أَصْلِ التَّحْرِيمِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِكْمَالِ الْعَدَدِ ، وَلَوْ حَلَبَتْ فِي إِنَاءٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ سَقَتْهُ غُلَامًا فِي خَمْسَةِ أَوقَاتٍ ، فَهُوَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَكَلَ مِنْ طَعَامِ خَمْسَ دَفْعَاتٍ^(٧) مُتَفَرِّقَاتٍ ، لَكَانَ قَدْ أَكَلَ خَمْسَ أَكْلَاتٍ . وَإِنْ حَلَبَتْ فِي إِنَاءٍ خَمْسَ^(٨) حَلَبَاتٍ فِي خَمْسَةِ أَوقَاتٍ ، ثُمَّ سَقِيَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، كَانَ^(٩) رَضْعَةً وَاحِدَةً ، كَمَا لَوْ جُعِلَ الطَّعَامُ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ فِي خَمْسَةِ أَوقَاتٍ ، ثُمَّ أَكَلَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، كَانَ أَكْلَةً وَاحِدَةً . وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلُ فِي الصُّورَيْنِ عَكْسُ مَا قُلْنَا^(١٠) اِعْتِبَارًا^(١١) الْخُرُوجَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِبَارَ^(١٢) بِالْإِرْضَاعِ^(١٣) ، وَالْوَجُورُ فَرْعُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِشَرْبِ الصَّبِيِّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَرَّمُ ، وَلِهَذَا ثَبَتَ التَّحْرِيمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ رِضَاعٍ ، وَلَوْ ارْتَضَعَ بِحَيْثُ يَصِلُ إِلَى فِيهِ ، ثُمَّ مَجَّهُ ، لَمْ يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ ، فَكَانَ الْاِعْتِبَارُ بِهِ ، وَمَا وَجَدَ مِنْهُ إِلَّا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَكَانَ رَضْعَةً وَاحِدَةً ، وَإِنْ سَقَتْهُ فِي أَوقَاتٍ ، فَقَدْ وَجَدَ فِي خَمْسَةِ أَوقَاتٍ ، فَكَانَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، فَأَمَّا إِنْ سَقَتْهُ اللَّبَنَ الْمَجْمُوعَ جُرْعَةً بَعْدَ جُرْعَةٍ مُتَتَابِعَةٍ ، فَظَاهِرُ قَوْلِ^(١٤) الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِاِعْتِبَارِهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، وَلِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي الرُّضْعَةِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَهُمْ لَا يَعْدُونَ هَذَا رَضَعَاتٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَكَلَ الْآكِلُ الطَّعَامَ لُقْمَةً بَعْدَ لُقْمَةٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْدُ أَكْلَاتٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخَرَّجَ عَلَى مَا إِذَا قَطَعَتْ عَلَيْهِ الْمُرْضِيعَةُ الرِّضَاعَ ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا .

فصل : وَإِنْ عَمِلَ اللَّبَنَ جُبْنًا ثُمَّ أَطْعَمَهُ الصَّبِيَّ ، ثَبَتَ بِهِ التَّحْرِيمُ . وَهَذَا قَالَ

(٥) فِي م : « اسْعَطَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « وَوَجِرَ » .

(٧) فِي م : « أَكْلَاتٍ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي ب زِيَادَةً : « أَكَلَهُ » .

(١٠) فِي أ : « قُلْنَا » .

(١١-١٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٢) فِي م : « بِالرِّضَاعِ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « كَلَامٍ » .

الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يُحرَّم به ؛ لزوال الاسم . وكذلك على الرواية التي تقول : لا يثبت التحريم بالوجور . لا يثبت ههنا بطريق الأولى . ولنا ^(١٤) ، أنه واصل من الحلق ، يحصل به إنبات اللحم وإنشاز العظم ، فحصل به التحريم ، كما لو شربه .

فصل : فأما الحقنة ، فقال أبو الخطاب : المنصوص عن أحمد ؛ أنها لا تحرم . وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك . وقال ابن حامد ، وابن أبي موسى : تحرم . وهذا مذهب الشافعي ؛ / لأنه سبيل يحصل بالواصل منه الفطر ، فتعلق به التحريم ، كالرضاع . ولنا ، أن هذا ليس برضاع ، ولا يحصل به التغذي ، فلم ينشأ الحرمة ، كما لو قطر في إخليله ، ولأنه ليس برضاع ، ولا في معناه ، فلم يجرز إنبات حكمه فيه ، ويفارق فطر الصائم ، فإنه لا يعتبر فيه إنبات اللحم ، ولا إنشاز العظم ، وهذا لا يحرم فيه إلا ما أثبت اللحم وأنشز العظم ، ولأنه وصل اللبن إلى الباطن من غير الحلق ، أشبهه ما لو وصل من جرج .

١٣٦٩ - مسألة ؛ قال : (واللبن المشوب كالمحض)

المشوب : المختلط بغيره . والمحض : الخالص الذي لا يخالطه سواه . وسوى الخرقى بينهما ، سواء شيب بطعام أو شراب أو غيره ^(١) . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو بكر : قياس قول أحمد ، أنه لا يحرم ؛ لأنه وجور . وحكى عن ابن حامد ^(٢) أنه قال : ^(٣) إن كان الغالب اللبن حرم ، وإلا فلا . وهو قول أبي ثور ، والمزني ؛ لأن الحكم للأغلب ، ولأنه يزول بذلك الاسم والمعنى المراد به . ونحو هذا قول أصحاب الرأي ، وزادوا ، فقالوا : إن كانت النار قد مسست اللبن حتى أنضجت الطعام ، أو حتى تغير ، فليس برضاع . ووجه الأول ، أن اللبن متى كان ظاهراً ، فقد حصل شرهه ، ويحصل

(١٤) في ب : « قلنا » .

(١) في الأصل : « بغيره » .

(٢-٢) سقط من : الأسفل ، ب .

منه إنبات اللحم وإنشاز العظم ، فحرم ، كالمو كان غالباً ، وهذا فيما إذا كانت صفات اللبن باقية ، فأما إن صب في ماء كثير لم يتغير به ، لم يثبت به التحريم ؛ لأن هذا ليس بلبن مشوب ، ولا يحصل به التغذي ، ولا إنبات اللحم ولا إنشاز العظم . وحكى عن القاضي ، أن التحريم يثبت به . وهو قول الشافعي ؛ لأن أجزاء اللبن حصلت في بطنه ^(٣) ، فأشبه ما لو كان لونه ظاهراً . ولنا ، أن هذا ليس برضاع ، ولا في معناه ، فوجب أن لا يثبت حكمه فيه .

فصل : وإن حلب من نسوة ، وسقيته الصبي ، فهو كما لو ارتضع من كل واحدة منهن ؛ لأنه لو شيب بماء أو غسل ، لم يخرج عن كونه رضاعاً محرماً ، فكذلك إذا شيب بلبن آخر .

١٣٧٠ - مسألة : قال : (ويحرم لبن الميتة ، كما يحرم لبن الحية ؛ لأن اللبن لا يموت)

المنصوص عن أحمد ، في رواية إبراهيم الحربي ، أنه ينشر الحرمة . وهو اختيار أبي بكر . وهو قول أبي ثور ، والأوزاعي ، وابن القاسم ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر .
 ١٦٩/٨ ط وقال الخلأل : لا ينشر الحرمة . وتوقف عنه / أحمد ، في رواية مهنأ . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه لبن ممن ليس بمحل للولادة ، فلم يتعلق به التحريم . كلبن الرجل . ولنا ، أنه وجد الارتضاع ، على وجه يثبت اللحم وينشز العظم ، من امرأة ، فثبت التحريم ، كالمو كانت حية ، ولأنه لا فارق بين شربه في حياتها وموتها إلا الحياة والموت أو النجاسة ، وهذا لا أثر له ، فإن اللبن لا يموت ، والنجاسة لا تمنع ، كالمو حلب في وعاء نجس ، ولأنه لو حلب منها في حياتها ، فشربه بعد موتها ، لنشر الحرمة ، وبقاؤه في نديها لا يمنع ثبوت الحرمة ؛ لأن نديها لا يزيد على الإناء في عدم الحياة ، وهي لا تزيد على عظم الميتة في ثبوت النجاسة .

(٣) في ١ : جوفه .

فصل : ولو حَلَبَتِ الْمَرْأَةُ لَبَنَهَا فِي إِنَاءٍ ، ثُمَّ مَائَتْ ، فَشَرِبَهُ صَبِيٌّ ، نَشَرَ الْحُرْمَةَ . فِي قَوْلِ كُلِّ مَنْ جَعَلَ الْوُجُورَ مُحَرَّمًا . وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَبِنُ امْرَأَةٍ فِي حَيَاتِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرِبَهُ وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ .

١٣٧١ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَبَلَتْ ^(١) مِمَّنْ يَلْحَقُ نَسَبُ وَلَدِهَا بِهِ ، فَثَابَ لَهَا لَبْنٌ ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، فِي حَوْلَيْنِ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، وَبَنَاتُهَا مِنْ أَبِي هَذَا الْحَمْلِ ، وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَبَنَاتُ أَبِي هَذَا الْحَمْلِ مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا . وَإِنْ أَرْضَعَتْ صَبِيَّةً ، فَقَدْ صَارَتْ ابْنَةً لَهَا ، وَلِزَوْجِهَا ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ مِنَ الْحَمْلِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ)

وجملة ذلك أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَمَلَتْ مِنْ رَجُلٍ ، وَثَابَ لَهَا لَبْنٌ ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلًا رَضَاعًا مُحَرَّمًا ، صَارَ الطِّفْلُ الْمُرْتَضِعُ ابْنًا لِلْمُرْضِيعَةِ ، بغير خلافٍ ، وصار أيضًا ابْنًا لِمَنْ يُنْسَبُ الْحَمْلُ إِلَيْهِ ، فصار في التحريم وإباحة الخلوة ولدًا ^(٢) لهما ، وأولاده من البنين والبنات أولاد أولادهما ، وإن نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ ، وَجَمِيعُ أَوْلَادِ الْمُرْضِيعَةِ مِنْ زَوْجِهَا وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَجَمِيعُ أَوْلَادِ الرَّجُلِ الَّذِي انْتَسَبَ الْحَمْلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُرْضِيعَةِ وَمِنْ غَيْرِهَا ، إِخْوَةٌ الْمُرْتَضِعِ ، وَأَخَوَاتِهِ ، وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِمَا ^(٣) أَوْلَادُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ، وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ ، وَأُمُّ الْمُرْضِيعَةِ جَدَّتُهُ وَأَبُوهَا جَدُّهُ ، وَإِخْوَتُهَا أَخْوَالُهُ ، وَأَخَوَاتُهَا خَالَاتُهُ ، وَأَبُو الرَّجُلِ جَدُّهُ ، وَأُمُّ جَدَّتِهِ ، وَإِخْوَتُهُ أَعْمَامُهُ ، وَأَخَوَاتُهُ عَمَّاتُهُ ، وَجَمِيعُ أَقَارِبِهِمَا يُنْسَبُونَ ^(٤) إِلَى الْمُرْتَضِعِ كَمَا يُنْسَبُونَ ^(٤) إِلَى وَلَدِهِمَا مِنَ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ الَّذِي ثَابَ لِلْمَرْأَةِ مَخْلُوقٌ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، فَتَشَرَ التَّحْرِيمُ إِلَيْهِمَا ، وَنَشَرَ الْحُرْمَةُ إِلَى الرَّجُلِ وَإِلَى أَقَارِبِهِ ، وَهُوَ الَّذِي

(١) فِي ب : « أَحْبَلَتْ » . وَفِي م : « حَمَلَتْ » .

(٢) فِي أ ، م : « ابْنًا » .

(٣) فِي أ ، ب ، م : « أَوْلَادُهُمَا » .

(٤) فِي أ ، ب ، م : « يُنْسَبُونَ » .

١٧٠/٨ و يُسَمَّى لَبْنُ الْفَحْلِ . وفي التَّحْرِيمِ به اختلافٌ ، / ذكرناه في بابِ ما يَحْرُمُ نِكَاحُهُ (٥) ، والجمعُ بينه ، والحُجَّةُ القاطعةُ فيه ، ما رَوَتْ عائشةُ ، أن أفلحَ أخا أبي القُعَيْسِ ، استأذَنَ عليَّ بعدما أنزلَ الحِجَابُ ، فقلتُ : والله لا آذَنُ له حتى استأذِنَ رسولَ الله ﷺ ، (٦) فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ . فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فقلتُ : يا رسولَ الله ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ . قال : « ائْذِنِي لَهُ ، فَإِنَّهُ عَمَلُكَ ، تَرَبَّثَ يَمِينُكَ » . قال عُروَةُ : فبذلك كانت عائشةُ تأخذُ بقول : « حَرِّمُوا مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧) . وسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ ، فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً ، وَالْأُخْرَى غُلَامًا ، هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ (٨) ؟ فقال : لا ، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ (٩) . قال مالِكٌ : اخْتَلَفَ قَدِيمًا فِي الرِّضَاعَةِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ ، وَنَزَلَ بِرِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي أَزْوَاجِهِمْ ؛ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكْدِرِ ، وَابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ ، فَاسْتَفْتَوْا فِي ذَلِكَ ، فَاخْتَلَفَ عَلَيْهِمْ ، فَفَارَقُوا زَوْجَاتِهِمْ . فَأَمَّا الْوَلَدُ (١٠) الْمُرْتَضِعُ (١١) ، فَإِنَّ الْحُرْمَةَ تَنْتَشِرُ إِلَيْهِ وَإِلَى أَوْلَادِهِ وَإِنْ نَزَلُوا ، وَلَا تَنْتَشِرُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ إِخْوَانِهِ (١٢) وَأَخَوَاتِهِ ، وَلَا إِلَى أَعْلَى مِنْهُ ، كَأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَأَعْمَامِهِ وَعَمَّاتِهِ وَأَخْوَالِهِ وَخَالَاتِهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ

(٥) تقدم في : ٥٢٠/٩ .

(٦-٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٣/٩ .

(٨) في ا ، ب ، م : « بالجارية » .

(٩) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في لبن الفحل ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذى ٨٩/٥ ، ٩٠ . والإمام مالک ، في : باب رضاعة الصغير ، من كتاب الرضاع . الموطأ ٦٠٢/٢ ، ٦٠٣ . والبيهقي ، في : باب يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ، وأن لبن الفحل محرم . من كتاب الرضاع . السنن الكبرى ٤٥٣/٧ . وعبد الرزاق ، في : باب لبن الفحل ، من كتاب الطلاق . المصنف ٤٧٣/٧ ، ٤٧٤ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة . السنن ٢٤٠/١ .

(١٠) سقط من : ا ، م .

(١١) في ب : « المرضع » .

(١٢) في الأصل : « إخوته » .

نِكَاحُ أُمِّ الطِّفْلِ الْمُرْتَضِعِ ، وَلَا أُخِيهِ ، وَلَا عَمَّتَهُ ، وَلَا خَالَه ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى زَوْجِهَا نِكَاحُ أُمِّ الطِّفْلِ الْمُرْتَضِعِ ، وَلَا أُخْتَهُ ، وَلَا عَمَّتَهُ ، وَلَا خَالَتَهُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْلَادُ الْمُرْتَضِعَةِ ، وَأَوْلَادُ زَوْجِهَا ، إِخْوَةَ الطِّفْلِ الْمُرْتَضِعِ وَأَخَوَاتِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ أُخْتَهُ أَخِيهِ^(١٣) مِنَ الرِّضَاعِ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ وَلَا نَسَبٌ ، وَإِنَّمَا الرِّضَاعُ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَأَخِيهِ^(١٤) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ تَحْرِيمِ الرِّضَاعِ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَوَائِجِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، رُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ^(١٥) ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأُمِّ هُرَيْرَةَ . وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ سِوَى عَائِشَةَ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّعْبِيُّ ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَرِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ ، وَرُوِيَ عَنْهُ ، إِنْ زَادَ شَهْرًا جَازَ ، وَرُوِيَ شَهْرَانِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُحْرَمُ الرِّضَاعُ فِي ثَلَاثِينَ شَهْرًا ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾^(١٦) . وَلَمْ يُرَدِّ بِالْحَمَلِ حَمْلَ الْأَحْشَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سِتْنَيْنِ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ الْحَمْلَ فِي الْفِصَالِ . وَقَالَ زُفَرٌ : مُدَّةُ الرِّضَاعِ ثَلَاثُ سِنِينَ . وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَرَى رِضَاعَةَ الْكَبِيرِ / تُحْرَمُ . وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَدَاوُدَ ؛ لَمَّا رُوِيَ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا ، فَكَانَ يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أُمِّي حَذِيفَةَ فِي بَيْتِ وَاحِدٍ ، وَيَرَانِي فَضْلًا^(١٧) ، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ ، فَكَيْفَ تَرَى فِيهِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » . فَأَرْضَعَتْهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا . فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَأْخُذُ ، تَأْمُرُ بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا ، وَبَنَاتِ إِخْوَتِهَا يُرَضِعْنَ مَنْ أَحَبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا ، وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، وَأَبَتْ ذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ ، وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ ، حَتَّى يَرْضَعَ فِي

(١٣) فِي ١ ، ب ، م : « أُخْتَهُ » .

(١٤) فِي ١ ، ب ، م : « وَأُخْتَهُ » .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٦) سُورَةُ الْأَحْقَافِ ١٥ .

(١٧) أَيْ مُتَبَذِّلَةً ، فِي ثِيَابِ الْمُهَنَّةِ .

المَهْد ، وَقُلْنَ لعائشة : والله^(١٨) ما نَذْرِي ، لعلها رُخْصَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لسالمِ دُونَ النَّاسِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَغَيْرُهُمَا^(١٩) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾^(٢٠) . فَجَعَلَ تِمَامَ الرُّضَاعَةِ حَوْلَيْنِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهَا بَعْدَهُمَا . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢١) . وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ ، إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢٢) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعِنْدَ هَذَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُ خَبَرِ أَبِي حُدَيْفَةَ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ لَهُ دُونَ النَّاسِ ، كَمَا قَالَ سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، تَحْكُمُ يُخَالِفُ ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَقَوْلَ الصَّحَابَةِ ، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَمْلِ حَمْلُ الْبَطْنِ . وَبِهِ اسْتَدَلَّ عَلِيٌّ أَنَّ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَفِصْلُهُ فِي غَامِينِ ﴾^(٢٣) . فَلَوْ حُمِلَ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، لَكَانَ مُخَالِفًا لِهَذِهِ

(١٨) لم يرد في : ب .

(١٩) تقدم تخريجه في : ٤٩٢/٩ .

(٢٠) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٢١) أخرجه البخاري ، في : باب الشهادة على الأنساب ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب من قال : لا رضاع بعد حولين ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٢٢٣/٣ ، ١٢/٧ . ومسلم ، في : باب إنما الرضاعة من المجاعة ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٧٨/٢ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ، من كتاب النكاح . المجتبى ٨٤/٦ . والدارمي ، في : باب في رضاعة الكبير ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٥٨/٢ .

(٢٢) في : باب ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذى ٩٧/٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب لا رضاع بعد فصال ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٢٦/١ . (٢٣) سورة لقمان ١٤ .

الآية . إذا ثبت هذا ، فلا اعتبار بالعامين لا بالفطام ، فلو فُطِمَ قَبْلَ الحَوْلَيْنِ ، ثم ارْتَضَعَ فيها ، لَحَصَلَ التَّحْرِيمُ ، ولو لم يُفْطَمْ حتى تَجَاوَزَ الحَوْلَيْنِ ، ثم ارْتَضَعَ بعدهما قَبْلَ الفِطَامِ . لم يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ . وقال ابنُ القاسمِ ، صاحبُ مالِكٍ : لو ارْتَضَعَ / بعدَ الفِطَامِ في الحَوْلَيْنِ ، لم تُحَرِّمَ^(٢٤) ؛ لقوله عليه السلام : « وَكَانَ قَبْلَ الفِطَامِ » . ولنا ، قولُ الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ . وَرَوَى عنه عليه السلام : « لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ »^(٢٥) . والفِطَامُ مُعْتَبَرٌ بِمُدَّتِهِ لَا بِنَفْسِهِ ، قال أبو الحُطَّابِ : لو ارْتَضَعَ بعدَ الحَوْلَيْنِ بِسَاعَةٍ ، لم يُحَرِّمَ . وقال القاضي : لو شَرَعَ في الخامسة ، فحالُ الحَوْلِ قَبْلَ كَمَالِهَا ، لم يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ؛ لِأَنَّ مَا وَجَدَ مِنَ الرُّضْعَةِ فِي الْحَوْلَيْنِ كَافٍ فِي التَّحْرِيمِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ انْفَصَلَ مِمَّا بَعْدَهُ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ حُكْمُ بِلِصَالِ^(٢٦) مَا لَا أَثَرَ لَهُ بِهِ . وَاشْتَرَطَ^(٢٧) الْخِرَقِيُّ فِي نَشْرِ الْحُرْمَةِ بَيْنَ الْمُرْتَضِعِ وَبَيْنَ الرَّجُلِ الَّذِي ثَابَ اللَّبَنُ بِوِطْئِهِ ، أَنْ يَكُونَ لَبَنَ حَمِيلٍ يَنْتَسِبُ^(٢٨) إِلَى الْوَاطِئِ ، إِمَّا لِكَوْنِ الْوِطْئِ فِي نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ ، أَوْ بِشُبْهَةٍ^(٢٩) ، فَأَمَّا لَبَنُ الزَّانِي أَوْ النَّافِي لِلْوَلَدِ بِاللِّعَانِ ، فَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ بَيْنَهُمَا ، فِي مَفْهُومِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَامِدٍ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ : تَنْتَشِرُ الْحُرْمَةُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ ، فَاسْتَوَى فِي ذَلِكَ مُبَاحُهُ وَمَحْظُورُهُ^(٣٠) ، كَالْوِطْئِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْوَاطِئَ حَصَلَ مِنْهُ لَبَنٌ وَوَلَدٌ ، ثُمَّ إِنَّ الْوَلَدَ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاطِئِ ، كَذَلِكَ اللَّبَنُ ، وَلَئِنَّ رِضَاعَ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ إِلَى الْمُرْضِيعَةِ ، فَنَشَرَهَا إِلَى الْوَاطِئِ ، كَصُورَةٍ

(٢٤) في م زهادة : عليه .

(٢٥) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الرضاع . سنن الدارقطني ١٧٤/٤ . وابن عدى ، في : الكامل ٢٥٦٢/٧ .

(٢٦) في ب : باتصال .

(٢٧) في أ : واشترط .

(٢٨) في الأصل : ينسب .

(٢٩) في أ ، م : شبهة .

(٣٠) في أ ، م : ومحظور .

الإجماع . وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلُ ، أَنَّ التَّحْرِيمَ بَيْنَهُمَا فَرَعٌ لِحُرْمَةِ الْأُبُوَّةِ ، فَلَمَّا لَمْ (٣١) تَثْبُتْ حُرْمَةُ الْأُبُوَّةِ ، لَمْ يَثْبُتْ مَا هُوَ فَرَعٌ لَهَا . وَيفَارِقُ تَحْرِيمَ ابْنَتِهِ مِنَ الزَّوْجِي ؛ لِأَنَّهَا مِنْ نُطْفَتِهِ حَقِيقَةً ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَيفَارِقُ تَحْرِيمَ الْمُصَاهَرَةِ ؛ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ ثُمَّ لَا يَقِفُ عَلَى ثُبُوتِ النَّسَبِ ، وَلِهَذَا تَحْرُمُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَابْنَتُهَا مِنْ غَيْرِ نَسَبٍ ، وَتَحْرِيمُ الرِّضَاعِ مَبْنِيٌّ عَلَى النَّسَبِ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » (٣٢) . فَأَمَّا الْمُرْتَضِعَةُ ، فَإِنَّ الطِّفْلَ الْمُرْتَضِعَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهَا ، وَمَنْسُوبٌ إِلَيْهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ . وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ جَمِيعُ أَوْلَادِهَا ، وَأَقَارِبُهَا الَّذِينَ يَحْرُمُونَ عَلَى أَوْلَادِهَا ، عَلَى هَذَا الْمُرْتَضِعِ ، كَمَا فِي الرِّضَاعِ بِاللَّبَنِ (٣٣) الْمُبَاحِ . وَإِنْ كَانَ الْمُرْتَضِعُ جَارِيَةً ، حُرِّمَتْ عَلَى الْمَلَاعِينِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا رَبِيبَتُهُ ، فَإِنَّهَا بِنْتُ امْرَأَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَتَحْرُمُ عَلَى الزَّانِي ، عِنْدَ مَنْ يَرَى تَحْرِيمَ الْمُصَاهَرَةِ ، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ بَنَاتُهَا وَبَنَاتُ الْمُرْتَضِعِ مِنَ الْعِلْمَانِ لَذَلِكَ .

فصل : وَإِذَا وَطِئَ / رَجُلَانِ امْرَأَةً ، فَأَثَّتْ بَوْلِدَ ، فَأَرْضَعَتْ بِلَبْنِهِ طِفْلًا ، صَارَ ابْنًا لِمَنْ ظ ١٧١/٨ ثَبَّتَ نَسَبُ (٣٤) الْمَوْلُودِ مِنْهُ ، سَوَاءً ثَبَّتَ نَسَبُهُ مِنْهُ بِالْقَافَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا . وَإِنْ أَلْحَقَتْهُ الْقَافَةُ بِهِمَا ، صَارَ الْمُرْتَضِعُ ابْنًا لَهُمَا ، فَالْمُرْتَضِعُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَبَعَ لِلْمُنَاسِبِ ، فَمَتَى لَحِقَ الْمُنَاسِبُ بِشَخْصٍ ، فَالْمُرْتَضِعُ مِثْلُهُ ، وَإِنْ انْتَفَى الْمُنَاسِبُ عَنْ أَحَدِهِمَا ، فَالْمُرْتَضِعُ مِثْلُهُ ، لِأَنَّهُ بِلَبْنِهِ ارْتَضَعَ ، وَحُرْمَتُهُ فَرَعٌ عَلَى حُرْمَتِهِ . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنْهُمَا ؛ لِتَعَدُّرِ الْقَافَةِ ، (٣٥) أَوْ لِاشْتِبَاهِهِ (٣٥) عَلَيْهِمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، حَرَّمَ عَلَيْهِمَا ، تَغْلِييًا لِلْحَظَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ (٣٦) أَحَدِهِمَا ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَقَارِبُهُ دُونَ أَقَارِبِ الْآخَرِ ، وَقَدْ اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِغَيْرِهَا ، فَحَرَّمَ الْجَمِيعُ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ أُخْتَهُ بِعَيْنِهَا ، ثُمَّ

(٣١) سقط من : م .

(٣٢) تقدم تخريجه في : ٥١٣/٩ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٣٣) في ١ : « في اللبن » .

(٣٤) في الأصل : « لبن » .

(٣٥-٣٥) في الأصل : « واشتباهه » .

(٣٦) سقط من : ب ، م .

اِخْتَلَطَتْ^(٣٧) بِأَجْنَبِيَّاتٍ . وَإِنْ انْتَفَى عَنْهُمَا جَمِيعًا ، بَأَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِهِمَا^(٣٨) ، أَوْ لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، أَوْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْءِ أَحَدِهِمَا ، أَوْ لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ الْآخَرِ ، انْتَفَى الْمُرْتَضِعُ عَنْهُمَا أَيْضًا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُرْتَضِعُ جَارِيَةً ، حَرُمَتْ عَلَيْهِمَا تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ ، وَيَحْرُمُ أَوْلَادُهَا عَلَيْهِمَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا ابْنَةُ مَوْطُوءٍ بِهِمَا^(٣٩) ، فَهِيَ رَبِيبَةٌ لَهُمَا .

فصل : ولا تنتشر الحرمة بغير لبن الآدمية بحال ، فلو ارتضع اثنان من لبن بهيمة ، لم يصيرا أخوين ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم الشافعي ، وابن القاسم ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . ولو ارتضعا من رجل ، لم يصيرا أخوين ، ولم تنتشر الحرمة بينه وبينهما ، في قول عامتهم . وقال الكرايسي^(٤٠) : يتعلّق به التحريم ؛ لأنه لبن آدمي ، أشبه لبن الآدمية^(٤١) . وحكى عن بعض السلف ، أنّهما إذا ارتضعا من لبن بهيمة ، صارا أخوين . وليس بصحيح ؛ لأنّ هذا لا^(٤٢) يتعلّق به تحريم الأمومة ، فلا يثبت به تحريم الأخوة ، لأنّ الأخوة فرع على الأمومة ، وكذلك لا يتعلّق به تحريم الأبوة لذلك ، ولأنّ هذا اللبن لم يُخلَقْ لِغِذَاءِ الْمَوْلُودِ ، فلم^(٤٣) يتعلّق به التحريم ، كسائر الطّعام . فإنّ ثابّ لُحْنَتِي مُشْكِلٌ لَبَنٌ ، لم يثبت به التحريم ؛ لأنه لم يثبت كونه امرأة ، فلا يثبت التحريم مع الشك . وقال ابن حامد : يَقِفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَنْكَشِفَ أَمْرُ الْخُنْتَى .

(٣٧) في م : « اختلفت » .

(٣٨) في ا ، ب : « وطئها » .

(٣٩) في م : « بينها » .

(٤٠) الكرايسي : نسبة إلى بيع الثياب . وهو أبو علي الحسين بن علي الكرايسي البغدادي الشافعي ، كان يحسن الفقه والحديث ، وهو ممن جمع وصنف ، وتوفي سنة خمس وأربعين ومائتين . وقيل : سنة ثمان وأربعين . طبقات الشافعية الكبرى ١١٧/٢ - ١٢٦ .

(٤١) في ب : « الآدميات » .

(٤٢) سقط من : م .

(٤٣) في ب : « فلا » .

فعلى قوله يثبت التحريم ، إلا أن يتبين كونه رجلاً ؛ لأنه لا يأمن كونه محرماً .

فصل : وإن ثبت لامرأة لبن من غير وطء ، فأرضعت به طفلاً ، نشر الحرمة ، في
أظهر الروايتين . وهو قول ابن حامد ، ومذهب مالك ، والثوري ، والشافعي ، / وأبي
ثور ، وأصحاب الرأي ، وكل من يحفظ عنه ابن المنذر ؛ لقول الله تعالى :
﴿ وَأُمَهْتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾^(٤٤) . ولأنه لبن امرأة فتعلق به التحريم ، كما لو ثبت
بوطء ، ولأن البان النساء خلقت^(٤٥) لغذاء الأطفال ، وإن كان هذا نادراً ، فجنسه
معتاد . والرواية الثانية ، لا ينشر الحرمة ؛ لأنه نادر ، لم تجر العادة به لتغذية الأطفال ،
فأشبه لبن الرجال . والأول أصح .

فصل : إذا كان لرجل خمس أمهات أولاد ، له منهن لبن ، فأرضع طفلاً من كل
واحدة منهن رضعة ، لم يصرن أمهات له ، وصار المولى أباً له . وهذا قول ابن حامد ؛
لأنه ارتضع من لبنه خمس رضعات . وفيه وجه آخر ، لا تثبت الأبوة ؛ لأنه رضاع لم
يثبت الأمومة ، فلم يثبت الأبوة ، كالارتضاع بلبن الرجل . والأول أصح ؛ فإن الأبوة
إنما تثبت لكونه رضع من لبنه ، لا لكونه المرضعة أمّاً له . ولأصحاب الشافعي
وجهان ، كهذين . وإذا^(٤٦) قلنا بثبوت الأبوة ، حرمت عليه المرضعات ؛ لأنه
ربيبهن ، وهن موطوءات أبيه . وإن كان لرجل خمس بنات ، فأرضعن طفلاً ، كل
واحدة رضعة ، لم يصرن أمهات له . وهل يصير الرجل جدّاً له ، وأولاده أخوالاً له
ونخالات^(٤٧) ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يصير جدّاً ، وأخوهن خالاً ؛ لأنه قد^(٤٨) كمل
للمرضع خمس رضعات من لبن بناته أو أخواته ، فأشبه ما لو كان من واحدة .

(٤٤) سورة النساء ٢٣ .

(٤٥) في الأصل : « تخلق » .

(٤٦) في ب : « وإن » .

(٤٧) سقط من : الأصل .

(٤٨) سقط من : ب ، م .

والآخر ، لا يثبت ذلك ؛ لأن كونه جدًا فرع كون ابنته أمًا ، وكونه خالًا فرع كون أخته أمًا ، ولم يثبت ذلك ، فلا يثبت الفرع . وهذا الوجه يرجع في هذه المسألة ؛ لأن الفرعية متحققة ، بخلاف التي قبلها . فإن قلنا : يصير أخوهن خالًا . لم تثبت الخثولة في حق واحدة منهن ؛ لأنه لم يرتضع^(٤٩) من لبن أخواتها خمس رضعات ، ولكن يحتمل التحريم ؛ لأنه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات . ولو كمل للطفل^(٥٠) خمس رضعات من أمه وأخته وابنته وزوجته وزوجة أبيه ، من كل^(٥١) واحدة رضة ، خرج على الوجهين .

فصل : إذا كان لإمرأة لبن من زوج ، فأرضعت به^(٥٢) طفلًا ثلاث رضعات ، وانقطع لبنها ، فتزوجت آخر ، فصار لها منه لبن ، فأرضعت منه الصبي رضعتين ، صارت أمًا له ، بغير خلاف علمناه عند القائلين بأن الخمس محرّمات ، ولم يصير واحد من الزوجين أبًا له ؛ لأنه لم يكمل عدد الرضاع من لبنه ، ويحرم على / الرجلين ؛ بكونه^(٥٣) ربيها ، لا لكونه ولدًا^(٥٤) .

١٣٧٢ - مسألة ؛ قال : (ولو طلق زوجته ثلاثًا ، وهي ترضع من لبن ولده ، فتزوجت بصبي مرضع ، فأرضعته ، فحرمت عليه ، ثم تزوجت بآخر ، ودخل بها ووطئها ، ثم طلقها ، أو مات عنها ، لم يجز أن يتزوجها الأول ؛ لأنها صارت من حلال الأبناء لما أرضعت الصبي الذي تزوجت به)

هذه المسألة من فروع المسألة التي قبلها ، وهو أن المراضع يصير ابنًا للرجل الذي تاب اللبن بوطئه . فهذه المرأة لما تزوجت صبيًا ، ثم أرضعته بلبن مطلقها ، صار ابنًا

(٤٩) في م : « يرضع » .

(٥٠) في ب : « الطفل » .

(٥١) سقط من : م .

(٥٢) في ا ، م : « لكونه » .

(٥٣) في ب : « ولداهما » .

لَمُطَلِّقِهَا فَحَرُمَتْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا أُمُّهُ ، وَبِأَنَّهُ مِنْهُ ، وَكَانَتْ زَوْجَةً لَهُ ، فَصَارَتْ زَوْجَةً لِابْنِ مُطَلِّقِهَا ، فَحَرُمَتْ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لَكَوْنِهَا صَارَتْ مِنْ حَلَائِلِ أَبْنَائِهِ . وَلَوْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَةً صَبِيًّا ، فَوَجَدَتْ بِهِ عَيْتًا ، فَفَسَخَتْ نِكَاحَهُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ كَبِيرًا ، فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ الصَّبِيَّ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، حُرِّمَتْ عَلَى زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ حَلَائِلِ أَبْنَائِهِ . وَلَوْ زَوَّجَ الرَّجُلُ أُمَّهُ وَلَدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ بِصَبِيٍّ مَمْلُوكٍ ، فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ سَيِّدِهَا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُ ، وَحُرِّمَتْ عَلَى سَيِّدِهَا عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ حَلَائِلِ أَبْنَائِهِ . فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ حُرًّا ، لَمْ يُتَصَوَّرْ هَذَا الْفَرْعُ ، وَلَمْ^(١) يَصِحَّ نِكَاحُهُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ جَوَازِ نِكَاحِ الْحُرِّ الْأُمَّةَ ، خَوْفَ الْعَنْتِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الطِّفْلِ ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِهَا كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهُ ، لَمْ تُحْرَمْ عَلَى سَيِّدِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

فصل : وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ، وَلَهَا مِنْهُ لَبَنٌ ، فَتَزَوَّجَتْ آخَرَ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ خَمْسَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَبْقَى لَبَنُ الْأَوَّلِ بِحَالِهِ ، لَمْ يَزِدْ وَلَمْ يَنْقُصْ ، وَلَمْ تَلِدْ مِنَ الثَّانِي ، فَهُوَ لِلأَوَّلِ ، سِوَاءَ حَمَلَتْ مِنَ الثَّانِي أَوْ لَمْ تَحْمِلْ . لَا^(٢) نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ كَانَ لِلأَوَّلِ ، وَلَمْ يَتَجَدَّدْ مَا يَجْعَلُهُ مِنَ الثَّانِي ، فَبَقِيَ لِلأَوَّلِ . الثَّانِي ، أَنْ لَا تَحْمِلَ مِنَ الثَّانِي ،^(٣) فَهُوَ لِلأَوَّلِ^(٤) ، سِوَاءَ زَادَ أَوْ لَمْ يَزِدْ ، أَوْ انْقَطَعَ ثُمَّ عَادَ أَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ . الثَّالِثُ ، أَنْ تَلِدَ مِنَ الثَّانِي ، فَالْلبُّ لَهُ خَاصَّةٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ^(٥) « مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ » . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ، سِوَاءَ زَادَ أَوْ لَمْ يَزِدْ ، انْقَطَعَ أَوْ اتَّصَلَ ؛ لِأَنَّ لَبَنَ الْأَوَّلِ يَنْقَطِعُ بِالْوِلَادَةِ مِنَ الثَّانِي ، فَإِنَّ حَاجَةَ الْمَوْلُودِ إِلَى اللَّبَنِ تَمْنَعُ كَوْنَهُ لغيرِهِ . الْحَالُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَكُونَ لَبَنُ الْأَوَّلِ بَاقِيًا ، وَزَادَ بِالْحَمْلِ مِنَ الثَّانِي ، فَالْلبُّ مِنْهُمَا / جَمِيعًا ، فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا ١٧٣/٨

(١) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٢) فِي ب : « وَلَا » .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، م .

وقال أبو حنيفة : هو للأوّل ، ما لم تلد من الثاني . وقال الشافعي : إن لم ينته الحمل إلى حال ينزل منه اللبن ، فهو للأوّل ، فإن بلغ إلى حال ينزل به^(٥) اللبن ، فزاد به ، ففيه قولان ؛ أحدهما ، هو^(٦) للأوّل . والثاني ، هو لهما . ولنا ، أن زيادته عند حدوث الحمل ظاهر في أنها منه ، وبقاء^(٧) لبن الأوّل^(٧) يقتضي كون أصله منه ، فيجب^(٨) أن يضاف إليهما ، كما لو كان الولد منهما . الحال الخامس ، انقطع من الأوّل ، ثم تاب بالحمل من الثاني . فقال أبو بكر : هو منهما . وهو أحد أقوال الشافعي ، إذا انتهى الحمل إلى حال ينزل به اللبن ؛ وذلك لأن اللبن كان للأوّل ، فلما عاد بحدوث الحمل ، فالظاهر أن لبن الأوّل تاب بسبب الحمل الثاني ، فكان مضافاً إليهما ، كما لو لم ينقطع . واختار أبو الخطاب أنه من الثاني . وهو القول الثاني للشافعي ؛ لأن لبن الأوّل انقطع ، فزال حكمه بانقطاعه ، وحدث بالحمل من الثاني ، فكان له ، كما لو لم يكن لها لبن من الأوّل . وقال أبو حنيفة : هو للأوّل ، ما لم تلد من الثاني . وهو القول الثالث للشافعي ؛ لأن الحمل لا يقتضي اللبن ، وإنما يخلقه الله تعالى للولد عند وجوده لحاجته إليه ، والكلام عليه قد سبق .

١٣٧٣ - مسألة ؛ قال : (ولو تزوج كُبيرةً وصغيرةً ، فلم يدخل بالكُبيرة حتى أرضعت الصغيرة في الحولين ، حرمت عليه الكُبيرة ، وثبت نكاح الصغيرة . وإن كان قد^(١) دخل بالكُبيرة ، حرمتا عليه جميعاً ، ويرجع ينصف مهر الصغيرة على الكُبيرة)

نص أحمد على هذا كله . في هذه المسألة فصول أربعة :

(٥) في ١ ، ب : « منه » .

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) في ١ : « اللبن للأوّل » .

(٨) في ١ : « فوجب » .

(١) سقط من : ب ، م .

الأول : أنه متى ^(٢) تزوج كبيرة وصغيرة ، فأرضعت الكبيرة الصغيرة قبل دخوله بها ، فسَدَ نكاح الكبيرة في الحال ، وحرمت على التأيد . وهذا قال الثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال الأوزاعي : نكاح الكبيرة ثابت ، وتَنَزَّعُ منه الصغيرة . وليس بصحيح ؛ فإن الكبيرة صارت من أمهات النساء ، فتحرم أبداً ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ وَأُمَّهُتُ نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٣) . ولم يشترط دخوله بها ، فأما الصغيرة ، ففيها روايتان ؛ إحداهما ، نكاحها ثابت ؛ لأنها ربيبة ، ولم يدخل بأُمها ، فلا تحرم ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٤) . والرواية الثانية ، يَنْفَسَخُ نكاحها . وهو قول الشافعي ، وأبي حنيفة ؛ لأنهما صارتا ^(٥) أُمًّا وَبِنْتًا ، واجتمعتا في نكاحه ، والجمع بينهما مُحَرَّمٌ ، فانفسخ نكاحهما ، كما لو صارتا أُخْتَيْنِ ، وكألو عقدة عليهما بعد الرضاع عقداً واحداً . ولنا ، أنه أمكن إزالة الجمع بانفساخ نكاح الكبيرة ، وهي أولى به ؛ لأن نكاحها مُحَرَّمٌ على التأيد ، فلم يَظَلْ نكاحهما به ، كما لو ابتدأ العقد على أُخْتِهِ وَأُجْنِبِيَّةٍ ، ولأن الجمع طراً على نكاح الأم والبنت ، فاختصَّ الفسخ بنكاح الأم ، كما لو أسلم وتحت امرأة وبنتها . وفارق الأختين ؛ لأنه ليست إحداهما أولى بالفسخ من الأخرى ، وفارق ما لو ابتدأ العقد عليهما ؛ لأن الدوام أقوى من الابتداء .

الفصل الثاني : أنه ^(٥) إن كان دخل بالكبيرة ، حرمتا جميعاً على الأبد ، وانفسخ نكاحهما ؛ لأن الكبيرة صارت من أمهات النساء ، والصغيرة ربيبة قد دخل بأُمها ، فتحرم تحريمًا موبدًا ، وإن كان الرضاع بلبنه ، صارت الصغيرة بنتاً مُحَرَّمَةً

(٢) في ١ ، م : ٥ : التي .

(٣) سورة النساء ٢٣ .

(٤) في م : ٥ : صارت .

(٥) سقط من : الأصل .

عليه لوجهين ؛ لكونها بنته ، ورَبِيتَه التي دَخَلَ بِأُمِّهَا .

الفصل الثالث : أن عليه نصف مهر الصغيرة ؛ لأن نِكَاحَهَا انْفَسَخَ قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا من غير جِهَتِهَا ، وَالْفَسْخُ إِذَا جَاءَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ كَانَ كَطَّلَاقِ الزَّوْجِ فِي وُجُوبِ الصَّدَاقِ عليه ، وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا ؛ لِأَنَّ فَسْخَ نِكَاحِهَا بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهَا ، فَسَقَطَ صَدَاقُهَا ، كَمَا لَوْ ارْتَدَّتْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِدُخُولِهِ بِهَا اسْتِقْرَارًا لَا يُسْقِطُهُ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَسْقُطُ بِرَدِّهَا وَلَا بِغَيْرِهَا .

الفصل الرابع : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْكَبِيرَةِ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ صَدَاقِ الصَّغِيرَةِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، أَنَّهُ يَرْجِعُ بِجَمِيعِ صَدَاقِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَتْلَفَتْ الْبُضْعَ ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ كَانَتِ الْمَرْضِعَةُ أَرَادَتِ الْفُسَادَ ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الصَّدَاقِ ، وَإِلَّا فَلَا يَرْجِعُ^(٦) بِشَيْءٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِالنِّصْفِ^(٧) ، أَنَّهَا قَرَّرَتْهُ عَلَيْهِ ، وَالزَّمَتْهُ إِيَّاهُ ، وَأَتْلَفَتْ عَلَيْهِ مَا فِي مُقَابَلَتِهِ ، فَوَجَبَ عَلَيْهَا^(٨) الضَّمَانُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَتْ عَلَيْهِ الْمَبِيعَ . وَلَنَا ، عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ مَا ضَمِنَ فِي الْعَمْدِ ضَمِنَ فِي الْخَطَأِ ، كَالْمَالِ ، وَلِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ / نِكَاحَهُ ، وَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ نِصْفَ الصَّدَاقِ ،^(٩) فَلَزِمَهَا ضَمَانُهُ ، كَمَا لَوْ قَصَدَتْ الْإِفْسَادَ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِالنِّصْفِ ، أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَغْرَمْ إِلَّا النِّصْفَ ، فَلَمْ يَجِبْ لَهُ أَكْثَرُ مِمَّا غَرِمَ ، وَلِأَنَّهُ بِالْفَسْخِ رَجَعَ^(١٠) إِلَيْهِ بِدَلِّ النِّصْفِ الْآخِرِ ، فَلَمْ يَجِبْ لَهُ بِدَلٍّ مَا أَخَذَ بِدَلِّهِ مَرَّةً أُخْرَى ، وَلِأَنَّ خُرُوجَ الْبُضْعِ مِنْ مِلْكِ الزَّوْجِ لَا قِيمَةَ لَهُ ، وَإِنَّمَا ضَمِنَتِ الْمَرْضِعَةُ هَهُنَا لَمَّا الزَّامَتِ الزَّوْجَ مَا كَانَ مُعَرِّضًا لِلْسَّقُوطِ بِسَبَبٍ يُوجَدُ مِنَ الزَّوْجَةِ ، فَلَمْ يَرْجِعْ هَهُنَا بِأَكْثَرِ مِمَّا الزَّامَتْهُ .

(٦) فِي مَزَادَةَ : « بِالنِّصْفِ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨) فِي النِّسْخِ : « عَلَيْهِ » .

(٩-٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ ، ب .

(١٠) فِي م : « يَرْجِعُ » .

فصل : والواجب نصفُ المُسَمَّى ، لا نصفُ مَهْرِ المِثْلِ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجَعُ بِمَا غَرِمَ ،
والذى غَرِمَ نِصْفُ مَا فَرَضَ لَهَا ، فَرَجَعَ بِهِ . وهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يَرْجَعُ
بِنِصْفِ مَهْرِ المِثْلِ ؛ لَأَنَّهُ ضَمَانُ مُتَلَفٍ ، فكان الاعتبارُ بِقِيمَتِهِ ، دُونَ مَا مَلَكَهُ بِهِ ،
كسائرِ الأعيانِ . ولنا ، أَنَّ خُرُوجَ البُضْعِ مِنْ مِلْكِ الزَّوْجِ لَا قِيمَةَ لَهُ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ قَتَلَتْ
نَفْسَهَا ، أَوْ لَرْتَدَّتْ ، أَوْ أَرْضَعَتْ مَنْ يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا بِإِرْضَاعِهِ ، فَإِنَّهَا لَا تَغْرُمُ لَهُ
شَيْئًا ، وَإِنَّمَا الرُّجُوعُ هَهُنَا بِمَا غَرِمَ ، فَلَا يَرْجَعُ بِغَيْرِهِ ، وَلَأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ بِقِيمَةِ المُتَلَفِ ،
لَرَجَعَ بِمَهْرِ المِثْلِ كُلِّهِ ، وَلَمْ^(١١) يَخْتَصَّ بِنِصْفِهِ ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ لَمْ يَخْتَصَّ بِالنِّصْفِ ، وَلِأَنَّ
شُهُودَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ إِذَا رَجَعُوا ، لَزِمَهُمْ نِصْفُ المُسَمَّى ، كَذَا هَهُنَا .

فصل : وكلُّ امرأةٍ تُحْرَمُ ابْنَتُهَا إِذَا أَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ ، أَفْسَدَتْ نِكَاحَهُ ،
وَحَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ ، وَلَزِمَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ ، فَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ ، صَارَتْ أُخْتَهُ ، وَإِنْ
أَرْضَعَتْهَا جَدَّتُهُ ، صَارَتْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ ،^(١٢) وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا بِنْتُهُ ، صَارَتْ بِنْتُ
بِنْتِهِ^(١٣) ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُخْتُهُ ، صَارَتْ بِنْتُ أُخْتِهِ . وكلُّ امرأةٍ تُحْرَمُ بِنْتُ زَوْجِهَا
عَلَيْهِ^(١٤) ، إِذَا أَرْضَعَتْهَا بَلْبَنَ زَوْجِهَا ، حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهَا نِصْفُ مَهْرِهَا ، كَأَمْرَةِ
ابْنِهِ ، وَأَمْرَةِ أَبِيهِ ، وَأَمْرَةِ أَخِيهِ ، وَأَمْرَةِ جَدِّهِ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بَلْبَنَهُ ، صَارَتْ
أُخْتَهُ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ ابْنَهُ ، صَارَتْ بِنْتُ ابْنِهِ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَخِيهِ ، صَارَتْ بِنْتُ
أَخِيهِ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ جَدَّهُ بَلْبَنَهُ ، صَارَتْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ . وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَحَدَ
هَؤُلَاءِ بَلْبَنَ غَيْرِهِ ، لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ رَبِيبَةَ زَوْجِهَا . وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا مَنْ لَا تُحْرَمُ
بِنْتُهَا ، كَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ ، لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهَا عَلَيْهِ . وَلَوْ تَزَوَّجَ ابْنَةُ عَمِّهِ ، فَأَرْضَعَتْ جَدَّتُهَا أَحَدَهُمَا /
صَغِيرًا ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ أَرْضَعَتْ الزَّوْجَ صَارَ عَمُّ زَوْجَتِهِ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ
الزَّوْجَةَ صَارَتْ عَمَّةً^(١٤) ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهُمَا جَمِيعًا صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَمُّ الْآخَرِ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا » .

(١٢-١٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٤) فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ : « عَمَّتُهُ » .

وإن تزوج بنت عمته ، فأرضعت جدّتهما أحدهما صغيراً ، انفسخ النكاح ؛ لأنها إن أرضعت الزوج صار خالاً لها ، وإن أرضعت الزوجة صارت عمته . وإن تزوج ابنة خاله ، فأرضعت جدّتهما^(١٥) الزوج صار عمّ زوجته ، وإن أرضعتها^(١٦) صارت خالته . وإن تزوج ابنة خالته^(١٧) ، فأرضعت الزوج صار خال زوجته ، وإن أرضعتها^(١٨) صارت خالة زوجها .

فصل : وإن تزوج كبيرة ، ثم طلقها ، فأرضعت صغيرة بلبنه ، صارت بنتاً له ، وإن أرضعتها بلبن غيره صارت ربيبة ، فإن كان قد دخل بالكبيرة ، حرمت الصغيرة على التأييد ، وإن كان لم يدخل بها لم تحرم^(١٩) ؛ لأنها ربيبة لم يدخل بأُمّها . وإن تزوج صغيرة ، ثم طلقها ، فأرضعتها امرأة ، حرمت المرضعة على التأييد ؛ لأنها من أمّهات نسائه . وإن تزوج كبيرة وصغيرة ، ثم طلق الصغيرة ، فأرضعتها الكبيرة ، حرمت الكبيرة ، وانفسخ نكاحها ، فإن^(٢٠) كان لم يدخل بها ، فلا مهر لها ، وله نكاح الصغيرة ، وإن كان دخل بها ، فلها مهرها ، وتحرم هي والصغيرة على التأييد . وإن طلق الكبيرة وحدها قبل الرضاع ، فأرضعت الصغيرة ، ولم يكن دخل بالكبيرة ، ثبت نكاح الصغيرة ، وإن كان دخل بها ، حرمت الصغيرة ، وانفسخ نكاحها ، ويرجع على الكبيرة ينصف صداقها . وإن طلقهما جميعاً ، فالحكم في التحريم على ما مضى . ولو تزوج رجل كبيرة ، وآخر صغيرة ، ثم طلقاهما ، ونكح كل واحد منهما زوجة الآخر ، ثم أرضعت^(٢١) الكبيرة الصغيرة ، حرمت عليهما الكبيرة ،

(١٥) في م : جدتها .

(١٦) في ١ ، ب : أرضعتها .

(١٧) في الأصل : خاله .

(١٨) في ب : أرضعتها .

(١٩) في الزيادة : عليه .

(٢٠) في الأصل ب ، م : وإن .

(٢١) في ب : أرضعت .

وَأَنْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَإِنْ كَانَ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، وَأَنْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَإِلَّا فَلَا .

فصل : وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ ، فَالْحُكْمُ فِي التَّحْرِيمِ وَالْفَسْخِ حُكْمُ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهَا الْكَبِيرَةُ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ جَدَّتُهَا ، وَالرَّجُوعُ بِالصَّدَاقِ عَلَى الْمُرْضِيعَةِ الَّتِي أَفْسَدَتْ النِّكَاحَ . وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّ الْكَبِيرَةِ ، أُنْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا مَعًا ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرَةِ ، فَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَيَرْجِعَ عَلَى الْمُرْضِيعَةِ بِنِصْفِ صَدَاقِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، فَلَهُ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الْكَبِيرَةِ ؛ / لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ أُخْتَهَا ، فَلَا يَنْكِحُهَا فِي عِدَّتِهَا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ أَرْضَعَتْهَا جَدَّةُ الْكَبِيرَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُصِيرُ عَمَّةَ الْكَبِيرَةِ أَوْ خَالَتَهَا ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمٌ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ ^(٢٢) إِنْ أَرْضَعَتْهَا أُخْتُهَا أَوْ زَوْجَةُ أَخِيهَا بَلَيْنَةٍ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِنْتُ أُخْتِ الْكَبِيرَةِ أَوْ بِنْتُ أَخِيهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ أَرْضَعَتْهَا بِنْتُ أَخِيهَا أَوْ بِنْتُ أُخْتِهَا . وَلَا يَحْرُمُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ ^(٢٣) عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ جَمْعٌ ، إِلَّا إِذَا أَرْضَعَتْهَا بِنْتُ الْكَبِيرَةِ وَقَدْ دَخَلَ بِأُمِّهَا .

فصل : وَمَنْ أَفْسَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ بِالرِّضَاعِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، غَرِمَ نِصْفَ صَدَاقِهَا ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ ، فَنَصٌّ ^(٢٤) أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْمَهْرِ كُلِّهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَسْتَحِقُّ الْمَهْرَ كُلَّهُ عَلَى زَوْجِهَا ، فَتَرْجِعُ بِمَا لَزِمَهُ ، كِنِصْفِ الْمَهْرِ فِي غَيْرِ ^(٢٥) الْمَدْخُولِ بِهَا . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُرْضِيعَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُقَرَّرْ عَلَى الزَّوْجِ شَيْئًا ، وَلَمْ تُلْزَمْهُ إِلَّا بِهِ ، فَلَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ ، كَمَا لَوْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا ، وَلِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الرَّجُوعُ بِالصَّدَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ ، لَسَقَطَ إِذَا

(٢٢) سقط من : الأصل ، ب .

(٢٣) في ب : منهم .

(٢٤) في ا ، م : نص .

(٢٥) سقط من : م .

كانت المرأة هي المُفسِدة للنكاح ، كالنُصف قبل الدُخول ، ولأنَّ خُروج البُضع من ملك الزوج غير مُتقوّم ، على ما ذكرناه فيما مضى ، ولذلك لا يَجِبُ مَهْرُ المِثْلِ ، وإنَّما رَجَعَ الزَّوْجُ يَنْصِفُ المُسَمَّى قبل الدُخول ؛ لأنَّها قرَّرتْ عليه ، ولذلك يَسْقُطُ إذا كانت هي المُفسِدة لِنِكَاحِها^(٢٦) ، ولم يُوجد ذلك هُنا . وهذا قول بعض أصحاب الشافعي .
ولأنَّه لو رَجَعَ بالمهر بعد الدُخول ، لم يَحُلْ إمَّا أن يكون رُجوعه بِبَدَلِ البُضع الذي فَوَّتْهُ^(٢٧) ، أو بالمهر^(٢٨) الذي أدَّاه ، لا يجوزُ أن يكون بِبَدَلِ البُضع^(٢٩) ؛ لأنَّه لو وَجَبَ بَدَلُهُ ،^(٣٠) لَوَجَبَ له^(٣١) على الزَّوْجَةِ إذا فاتَ بِفِعْلِها أو بِقَتْلِها ، ولكان^(٣٢) الواجبُ له^(٣٣) مَهْرُ مِثْلِها ، ولا يجوزُ أن يَجِبَ له بَدَلُ ما أدَّاه إليها لذلك ، ولأنَّها ما أَوْجَبَتْهُ ، ولا لها أثرٌ في إيجابه ولا أدائه^(٣٤) ولا تَقْريْه^(٣٥) ، ولا نعلمُ بينهم خِلافًا في أنَّها إذا أَفْسَدَتْ نِكَاحَ بَنَفْسِها بعد الدُخول ، أنَّه لا يَسْقُطُ مَهْرُها ، ولا يَرْجِعُ عليها^(٣٦) بشيءٍ إن كان^(٣٧) أدَّاه إليها ، ولا في أنَّها إذا أَفْسَدَتْهُ قبل الدُخول أنَّه يَسْقُطُ صَدَاقُها ، وأنَّه يَرْجِعُ عليها بما أعطَها ، فلو دَبَّتْ صَغِيرَةٌ إلى كَبِيرَةٍ ، فارتَضَعَتْ منها خَمْسَ رَضَعَاتٍ وهي نائِمةٌ ، وهما زَوْجَتَا رَجُلٍ ، انْفَسَخَ نِكَاحُ / الكَبِيرَةِ ، وَحُرِّمَتْ على التَّأْيِيدِ ، فإن كان دَخَلَ بالكَبِيرَةِ ، حُرِّمَتِ الصَّغِيرَةُ ، وانْفَسَخَ نِكَاحُها ، ولا مَهْرٌ للصَّغِيرَةِ ؛ لأنَّها فَسَخَتْ نِكَاحَ نَفْسِها ، وعليه مَهْرُ الكَبِيرَةِ ، يَرْجِعُ به على الصَّغِيرَةِ ، عند أصحابنا ، ولا يَرْجِعُ

١٧٥/٨ ظ

(٢٦) في ا ، ب ، م : « نكاحها » .

(٢٧) في الأصل : « فوته » .

(٢٨) في ب : « المهر » .

(٢٩) في ب : « البعض » .

(٣٠ - ٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) في ب : « وكان » .

(٣٢) في الأصل ، ب ، م : « لها » .

(٣٣ - ٣٣) في م : « وتقريره » .

(٣٤) سقط من : الأصل .

(٣٥) سقط من : م .

به ، على ما اختَرناه ، وإن لم يكن دَخَلَ بالكبيرة ، فعليه نصف صداقها ، يَرْجِعُ به على مالِ الصغيرة ؛ لأنها فَسَخَتْ نِكَاحَهَا . وإن ارتَضَعَتِ الصَّغِيرَةُ منها رَضْعَتَيْنِ وهى نائمة ، ثم انتَبَهَتِ الكبيرة ، فَأَتَمَّتْ لها ثلاثَ رَضَعَاتٍ ، فقد حَصَلَ الفسادُ بِفَعْلِهِمَا^(٣٦) ، فَيَنْقَسُطُ^(٣٧) الواجبُ عليهما ، وعليه مَهْرُ الكبيرة ، وثلاثةُ أَغْشَارِ مَهْرِ الصغيرة ، يَرْجِعُ به على الكبيرة ، وإن لم يكن دَخَلَ بالكبيرة ، فعليه خُمُسُ مَهْرِها ، يَرْجِعُ به على الصغيرة . وهل يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الصغيرة ؟ على رِوَايَتَيْنِ .

فصل : وإن أفسَدَ النكاحَ جماعةٌ ، تَقَسَّطَ المَهْرُ عليهم ، فلو جاء خُمُسٌ ، فسَقَيْنَ زَوْجَةً صغيرةً من لَبَنٍ أمَّ الزَّوْجِ خُمُسَ مَرَّاتٍ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَلَزِمَهُنَّ نِصْفُ مَهْرِهَا بَيْنَهُنَّ . فإن سَقَتْهَا واحدةً شَرَبَتَيْنِ ، وَأُخْرَى^(٣٨) ثَلَاثًا ، فعلى الأولى الخُمُسُ ، وعلى الثانية^(٣٩) خُمُسٌ وَعُشْرٌ^(٤٠) . وإن سَقَتْهَا واحدةً شَرَبَتَيْنِ ، وسَقَاها ثلاثَ ثلاثٍ شَرَبَاتٍ ، فعلى الأولى الخُمُسُ ، وعلى كُلِّ واحدةٍ من الثلاثِ عُشْرٌ . وإن كان له ثلاثُ نِسْوَةٍ كِبَارٍ ، وواحدةٌ صغيرةٌ ، فَأَرْضَعَتْ كُلَّ واحدةٍ من الثلاثِ الصغيرةَ أَرْبَعَ رَضَعَاتٍ ، ثم حَلَبْنَ فى إِنْاءٍ ، وسَقَيْنَهُ الصَّغِيرَةَ ، حَرَمَ الْكِبَارُ ، وانْفَسَخَ نِكَاحُهُنَّ ، فإن لم يكن دَخَلَ بِهِنَّ ، فَنِكَاحُ الصَّغِيرَةِ ثابتٌ ، على إحدى الرِّوَايَتَيْنِ ، وعليه لكلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثُ صَدَاقِهَا ، تُرْجِعُ به على ضَرَّتَيْهَا ؛ لأنَّ فَسادَ نِكَاحِهَا حَصَلَ^(٤١) بِفَعْلِهَا وَفَعْلِهَا ، فسَقَطَ ما قَابَلَ فَعْلَهَا ، وهو سُدُسُ الصَّدَاقِ ، وبَقِيَ عليه الثَلَاثُ ، فَرَجَعَ به على ضَرَّتَيْهَا ، فإن كان صَدَاقُهُنَّ مُتَسَاوِيًا ، سَقَطَ ، ولم يَجِبْ شَيْءٌ ؛ لأنه يَتَقَاصُّ ما لَهَا على الزَّوْجِ ، بما يَرْجِعُ به عليها ، إذ لا فائِدةَ فى أن يَجِبَ لها عليه ما يَرْجِعُ به عليها ، وإن

(٣٦) فى ب : : بفعلها .

(٣٧) فى ب : : فسقط .

(٣٨) فى ب : : والأخرى .

(٣٩-٣٩) فى ب : : الخمس والعشر .

(٤٠) سقط من : الأصل .

كان مُخْتَلِفًا ، وهو من جنس واحد ، تقاصًا منه بقدر أقلهما ، وَوَجَبَتِ الْفَضْلَةُ^(٤١) لصاحبها ، وإن كان من أجناس ، ثَبَتَ التَّرَاجُعُ ، على ما ذكرنا . وإن كان قد دَخَلَ بِإِخْدَى الْكِبَارِ ، حُرِّمَتِ الصَّغِيرَةُ أَيْضًا ، وَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَوَجَبَ لَهَا نِصْفُ صَدَاقِهَا ، تَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا أَثْلَاثًا ، وَلِلَّتِي^(٤٢) دَخَلَ بِهَا الْمَهْرُ كَامِلًا ، / وَفِي الرُّجُوعِ بِهِ مَا أَسْلَفْنَاهُ مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ حَلَبْنَ فِي إِنْءٍ ، فَسَقَتْهُ إِحْدَاهُنَّ الصَّغِيرَةُ^(٤٣) خَمْسَ مَرَّاتٍ ، كَانَ صَدَاقُ ضَرَّاتِهَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا ، إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهِنَّ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ نِكَاحَهُنَّ ، وَيَسْقُطُ مَهْرُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ، فَلَهَا مَهْرُهَا ، وَلَا تَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ . وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْكِبَارِ أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَةَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، حَرُمَ الثَّلَاثُ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهِنَّ ، فَلَا مَهْرَ لَهُنَّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهِنَّ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرُهَا ، لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ ، وَتَحْرُمُ الصَّغِيرَةُ ، وَيَرْجِعُ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ صَدَاقِهَا عَلَى الْمُرْضِعَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ ، وَفَسَخَتْ نِكَاحَهَا . وَلَوْ أَرْضَعَ الثَّلَاثُ الصَّغِيرَةَ بِلَبَنِ الزَّوْجِ ، فَأَرْضَعَتْهَا كُلُّ وَاحِدَةٍ رَضَعَتَيْنِ ، صَارَتْ بِنْتًا لَزَوْجِهَا ، فِي الصَّحِيحِ ، وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا ، وَيَرْجِعُ بِنِصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهَا ، عَلَى الْمُرْضِعَتَيْنِ^(٤٤) الْأُولَيَيْنِ مِنْهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ ، وَعَلَى الثَّالِثَةِ خُمُسُهُ ؛ لِأَنَّ رَضَعَتَهَا الْأُولَى حَصَلَ بِهَا التَّحْرِيمُ ، لِكَمَالِ الْخَمْسِ بِهَا ، وَالثَّانِيَةُ لَا أَثَرَ لَهَا فِي التَّحْرِيمِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا بِهَا شَيْءٌ ، وَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الْأَكْبَرِ ، لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَصِرْنَ أُمَّهَاتٍ لَهَا . وَلَوْ كَانَ لِامْرَأَتِهِ الْكَبِيرَةِ خَمْسُ بَنَاتٍ ، لَهُنَّ لَبَنٌ ، فَأَرْضَعْنَ امْرَأَتَهُ الصَّغِيرَةَ رَضَاعًا تَصِيرُ بِهِ إِحْدَاهُنَّ أُمًّا لَهَا ، لَحُرِّمَتْ أُمُّهَا ، وَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَهَلْ يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ أَرْضَعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ الصَّغِيرَةَ رَضْعَةً ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ لَا تَحْرُمُ بِهَذَا ؛

(٤١) فِي مِ نَهَادَةِ : . .

(٤٢) فِي ب : . . التَّى . . وَفِي م : . . لِلَّتِي . .

(٤٣) فِي أ : . . لِلصَّغِيرَةِ . .

(٤٤) فِي ب : . . الْمُرْضِعِينَ . .

لأنَّ كَوْنَهَا جَدَّةٌ يَنْبَنِي^(٤٥) على كَوْنِ ابْنَتِهَا أُمًّا ، وما صارت واحدةً من بناتها أُمًّا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُحْرَمَ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ كَمَلَ لها من بناتها خَمْسُ رَضَعَاتٍ . وكذلك الْحُكْمُ لو أَرْضَعَتْهَا بِنْتُهَا رَضْعَةً ، وَبَنَتْ ابْنَهَا رَضْعَةً ، وَبَنَاتُ بناتها ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ . ولو كَمَلَ لها من زَوْجَتِهِ بَلْبَنَةً ومن أُمِّه وأُخْتِهِ وابْنَتَهُ وَبَنَتْ^(٤٦) ابْنَهُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ ، فعلى الوجهين ؛ أَصَحُّهُمَا ، لا يَثْبُتُ تَحْرِيمُهَا . وفي الآخر ، يَثْبُتُ^(٤٧) . فعلى هذا الوجه ، يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا غَرِمَ من صَدَاقِهَا ، على قَدَرِ رَضَاعِهَا . فإن قيل : فَلِمَ لا يَرْجِعُ عَلَيْهَا على عَدَدِ رُءُوسِهَا ؛ لَكَوْنِ الرِّضَاعِ مُفْسِدًا ، فَيَسْتَوِي قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، كَالوَطْءِ طَرَحَ النَّجَاسَةِ جَمَاعَةً في مَائِجٍ في حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؟ قُلْنَا : لَأَنَّ التَّحْرِيمَ يَتَعَلَّقُ بِعَدَدِ الرِّضَعَاتِ ، فَكَانَ الضَّمَانُ مُتَعَلِّقًا بِالْعَدَدِ ، بخلافِ النَّجَاسَةِ / ، فَإِنَّ التَّنَجِيسَ لا يَتَعَلَّقُ بِقَدَرٍ ، فَيَسْتَوِي قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ؛ لَكَوْنِ^(٤٨) القليل والكثير سواءً في الإفسادِ ، فَظَنَّا ذَلِكَ أَنَّ يَشْرَبُ في^(٤٩) الرِّضْعَةِ من إحداهما أَكْثَرَ ممَّا يَشْرَبُ من الأُخْرَى .

فصل : إذا كانت له زوجة أمة^(٥٠) ، فَأَرْضَعَتْ أَمْرَأَتَهُ^(٥١) الصَّغِيرَةَ ، فَحَرَّمَهَا عليه ، وَفَسَخَتْ نِكَاحُهَا ، كان ما لَزِمَهُ من صَدَاقِ الصَّغِيرَةِ له في رَقَبَةِ الْأَمَةِ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ من جِنَايَتِهَا . وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّ وَلَدِهِ ، أَفْسَدَتْ نِكَاحُهَا ، وَحَرَّمَهَا عليه ؛ لَأَنَّهَا رَبِيبَةٌ دَخَلَ بِأُمِّهَا ، وَتَحَرَّمَ أُمُّ الْوَلَدِ عَلَيْهِ أَبَدًا ؛ لَأَنَّهَا من أُمَّهَاتِ نِسَائِهِ ، وَلا غَرَامَةَ عَلَيْهَا ؛ لَأَنَّهَا أَفْسَدَتْ على سَيِّدِهَا ، فَإِنْ كَانَ قَدْ كَاتَبَهَا ، رَجَعَ عَلَيْهَا ؛ لَأَنَّ الْمُكَاتَبَةَ يَلْزَمُهَا أَرْضُ جِنَايَتِهَا . وَإِنْ أَرْضَعَتْ أُمُّ وَلَدِهِ امْرَأَةً ابْنَهُ بَلْبَنَةً ، فَسَخَتْ نِكَاحُهَا وَحَرَّمَهَا عليه ؛ لَأَنَّهَا

(٤٥) في ا ، ب ، م : « يبنى » .

(٤٦) في م : « وابنة » .

(٤٧) في ب : « ثبت » .

(٤٨) في م : « ليكون » .

(٤٩) في ب : « من » .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) في ا : « زوجته » .

صَارَتْ أُخْتَهُ . وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَةَ أَبِيهِ بَلْبِنَهُ ، حَرَّمْتُهَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِنْتُ ابْنِهِ ، وَيَرْجِعُ الْأَبُ عَلَى ابْنِهِ بِأَقْلُ الْأُمَرِينَ مِمَّا غَرِمَهُ ^(٥٢) لِزَوْجَتِهِ أَوْ قِيمَتِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جِنَايَةِ أُمِّ وَلَدِهِ . وَإِنْ أَرْضَعَتْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا بِغَيْرِ لَبَنِ سَيِّدِهَا ، لَمْ تُحَرِّمْهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَارَتْ بِنْتُ أُمِّ وَلَدِهِ .

١٣٧٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ تَزَوَّجَ بِكَبِيرَةٍ وَصَغِيرَتَيْنِ ، فَأَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَتَيْنِ ، حَرُمَتْ عَلَيْهِ الْكَبِيرَةُ ، وَانْفَسَخَ نِكَاحُ الصَّغِيرَتَيْنِ ، وَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ لِلْكَبِيرَةِ ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنَصْفِ صَدَاقِ الصَّغِيرَتَيْنِ ، وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا)

أَمَّا تَحْرِيمُ الْكَبِيرَةِ فَلِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ ، وَأَمَّا انْفِسَاخُ نِكَاحِ الصَّغِيرَتَيْنِ ، فَلِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ ، وَاجْتَمَعَتَا فِي الزَّوْجِيَّةِ ، فَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا ، كَمَا لَوْ ارْتَضَعَتَا ^(١) مَعًا ، وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ جَاءَ مِنْ قِبَلِهَا ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنَصْفِ صَدَاقِ الصَّغِيرَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ نِكَاحَهُمَا ، وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ انْفِسَاخَ نِكَاحِهِمَا لِلْجَمْعِ ، وَلَا يُوجِبُ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا . وَهَذَا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي قُلْنَا : إِنَّهَا إِذَا أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَةَ ، اخْتَصَّ الْفَسْخُ بِالْكَبِيرَةِ . فَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ : يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا مَعًا . فَإِنَّهُ يَثْبُتُ نِكَاحُ الْأَخِيرَةِ مِنَ الصَّغِيرَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْكَبِيرَةَ لَمَّا أَرْضَعَتِ الْأُولَى ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا ، ثُمَّ أَرْضَعَتِ ^(٢) الْأُخْرَى ، فَلَمْ تَجْتَمِعْ مَعَهُمَا فِي النِّكَاحِ ، فَلَمْ يَنْفَسِخْ نِكَاحُهَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، حَرُمَتْ ، وَحَرُمَتِ الصَّغِيرَتَانِ عَلَى التَّابِيدِ ؛ لِأَنَّهُمَا رَبِيبَتَانِ قَدْ دَخَلَ بِأُمَّهُمَا .

فصل : فَإِنْ أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَتَيْنِ أَجْنَبِيَّةً ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا / أَيْضًا . وَهَذَا قَوْلُ ١٧٧/٩
أَبِي حَنِيفَةَ وَالْمُزَنِّيَّ ، وَأَحَدُ ^(٣) قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : يَنْفَسِخُ نِكَاحُ

(٥٢) فِي ب : د غَرِمَ . .

(١) فِي الْأَصْلِ : د ارْتَضَعَا . وَفِي ب ، م : د أَرْضَعَتَا .

(٢) فِي إِزَادَةِ : د الثَّانِيَةِ .

(٣) فِي أ : د وَهُوَ أَحَدٌ .

الأخيرة^(٤) وحدها ؛ لأنَّ سَبَبَ الْبُطْلَانِ حَصَلَ بِهَا ، وَهُوَ الْجَمْعُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَزَوَّجَ إِحْدَى الْأُخْتَيْنِ بَعْدَ الْأُخْرَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَامِعٌ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ ، فَاَنْفَسَخَ نِكَاحَهُمَا ، كَمَا لَوْ أَرْضَعْتُهُمَا مَعًا ، وَفَارَقَ مَا لَوْ عَقَّدَ عَلَى وَاحِدَةٍ بَعْدَ الْأُخْرَى ، فَإِنَّ عَقْدَ الثَّانِيَةِ لَمْ يَصِحَّ ، فَلَمْ يَصِرْ بِهِ جَامِعًا بَيْنَهُمَا ، وَهَهُنَا حَصَلَ الْجَمْعُ بِرِضَاعِ الثَّانِيَةِ ، وَلَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ ، فَحَصَلَتَا مَعًا فِي نِكَاحِهِ ، وَهِيَ أُخْتَانِ لَا مَحَالَةَ .

فصل : وَإِنْ أَرْضَعْتُهُمَا بِنْتُ الْكَبِيرَةِ ، فَالْحُكْمُ فِي الْفَسْخِ كَمَا لَوْ أَرْضَعْتُهُنَّ^(٥) الْكَبِيرَةُ نَفْسُهَا ؛ لِأَنَّ الْكَبِيرَةَ تَصِيرُ جَدَّةً لَهَا ، وَلَكِنَّ الرِّجُوعَ يَكُونُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ الْمُفْسِدَةِ لِنِكَاحِهِنَّ .

١٣٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كُنَّ^(١) الْأَصَاغِرُ ثَلَاثًا ، فَأَرْضَعْتُهُنَّ مُنْفَرِدَاتٍ ، حَرُمَتِ الْكَبِيرَةُ ، وَانْفَسَخَ نِكَاحُ الْمُرْضِعَتَيْنِ^(٢) أَوَّلًا ، وَثَبَتَ نِكَاحُ آخِرِهِنَّ رِضَاعًا . فَإِنْ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُنَّ مُنْفَرِدَةً ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ مَعًا ، حَرُمَتِ الْكَبِيرَةُ ، وَانْفَسَخَ نِكَاحُ الْأَصَاغِرِ ، وَتَزَوَّجَ مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَصَاغِرِ . وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، حَرُمَ الْكُلُّ عَلَيْهِ عَلَى الْأَبَدِ)

إِنَّمَا حَرُمَتِ الْكَبِيرَةُ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ ، وَانْفَسَخَ نِكَاحُ الْمُرْضِعَتَيْنِ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ فِي نِكَاحِهِ ، وَثَبَتَ نِكَاحُ الْأَخِيرَةِ^(٣) ؛ لِأَنَّ رِضَاعَهَا بَعْدَ انْفِسَاخِ نِكَاحِ الصَّغِيرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهَا ، فَلَمْ يُصَادِفْ إِخْوَتُهَا جَمْعًا فِي النِّكَاحِ . وَإِنْ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُنَّ مُنْفَرِدَةً ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ مَعًا ، بَأَن تُلْقِمَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَذْيًا ،

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الصَّغِيرَةُ » . وَفِي م : « الْآخِرَةُ » .

(٥) فِي م : « أَرْضَعْتَهُ » .

(١) عَلَى لُغَةٍ : « أَكَلَوْنِي الْبِرَاغِيثَ » .

(٢) فِي أ : « الْمُرْضِعَتَيْنِ » .

(٣) فِي أ ، ب : « الْآخِرَةُ » .

فَيَمْتَصَّانِ مَعًا ، أَوْ تَحْلِبُ مِنْ لَبَنِهَا فِي إِنَاءٍ فَتَسْقِيَهُمَا ، انْفَسَخَ نِكَاحُ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُنَّ صَيَّرْنَ أَخَوَاتٍ فِي نِكَاحِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَصَاغِرِ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُنَّ تَحْرِيمُ جَمْعٍ ، لَا تَحْرِيمُ تَأْيِيدٍ ، فَإِنَّهُنَّ رِبَائِبٌ ^(٤) لَمْ يَدْخُلْ بِأَمِّهِنَّ . وَإِنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، حَرَّمَ الْكُلَّ عَلَى الْأَبَدِ ؛ لِأَنَّهُنَّ رِبَائِبٌ مَدْخُولٌ بِأَمِّهِنَّ . هَذَا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى . وَعَلَى الْأُخْرَى ، لَمَّا أَرْضَعَتِ الْأُولَى ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا وَنِكَاحُ الْكَبِيرَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمًّا ، وَاجْتَمَعَتَا فِي نِكَاحِهِ ، ثُمَّ أَرْضَعَتِ ^(٥) الثَّانِيَةَ ، فَلَمْ يَنْفَسَخْ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَرِدَةٌ بِالرُّضَاعِ ^(٦) فِي النِّكَاحِ ^(٧) ، فَلَمَّا أَرْضَعَتِ الثَّالِثَةَ ، صَارَتَا أُخْتَيْنِ ، فَانْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا .

/ فصل : فَإِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرْضَعَتْهُنَّ أُمُّهَا . وَإِنْ ^(٨) كَانَ لَهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ ، فَأَرْضَعَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ زَوْجَةً مِنَ الْأَصَاغِرِ ، حُرِّمَتِ الْكَبِيرَةُ بِإِرْضَاعِ أَوْلَاهِنَّ ، وَيَرْجَعُ عَلَى مُرْضِعَتِهَا بِمَا لَزِمَهُ مِنْ مَهْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ نِكَاحَهَا ، وَلَا يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْأَصَاغِرِ ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَصِيرْنَ أَخَوَاتٍ ، وَإِنَّمَا هُنَّ بَنَاتٌ ^(٩) خَالَاتٍ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْمُرْضِعَةِ الْأُولَى ؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ جَدَّتِهَا فِي النِّكَاحِ ، وَيَثْبُتُ نِكَاحُ الْأَخِيرَتَيْنِ ، وَيَرْجَعُ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ مَهْرِ التِّي فَسَدَتْ ^(١٠) نِكَاحُهَا عَلَى التِّي أَرْضَعَتْهَا . وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ ، حَرَّمَ الْكُلَّ عَلَيْهِ عَلَى الْأَبَدِ ، وَرَجَعَ عَلَى ^(١١) كُلِّ وَاحِدَةٍ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ مَهْرِ ^(١٢) التِّي أَرْضَعَتْهَا . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ يَرْجَعُ بِمَهْرِ الْكَبِيرَةِ . رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمُرْضِعَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا التِّي أَفْسَدَتْ نِكَاحَهَا .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : ارتضعت .

(٦-٦) سقط من : الأصل .

(٧) في م : ولو .

(٨) في ب : أمهات .

(٩) في ب : أفسد .

(١٠) سقط من : ب .

(١١) في الأصل : المهر .

١٣٧٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا شَهِدَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً عَلَى الرِّضَاعِ ، حُرْمَ التَّكَاحِ إِذَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى : إِنْ كَانَتْ مَرْضِيَّةً اسْتُخْلِفَتْ ، فَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً ، لَمْ يَحِلَّ الْحَوْلُ حَتَّى تَبْيَضَ ثَدْيَاهَا ، وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١))

وجملة ذلك أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع ، إذا كانت مَرْضِيَّةً . وهذا قال طائوس ، والزهرى ، والأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وسعيد بن عبد العزيز . وعن أحمد ، رواية أخرى : لا يُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ . وهو قول الحَكَمِ ؛ لِأَنَّ الرِّجَالَ أَكْمَلُ مِنَ النِّسَاءِ ؛ وَلَا يُقْبَلُ ^(٢) إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ، فَالنِّسَاءُ أَوْلَى . وعن أحمد ، رواية ثالثة ، أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ مَقْبُولَةٌ ، وَتُسْتَخْلَفُ مَعَ شَهَادَتِهَا . وهو قول ابن عباس ، وإسحاق ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ ، فِي امْرَأَةٍ زَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ رَجُلًا وَأَهْلَهُ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَتْ مَرْضِيَّةً ، اسْتُخْلِفَتْ ، وَفَارَقَ امْرَأَتَهُ ^(٣) . وقال : إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً ، لَمْ يَحِلَّ الْحَوْلُ حَتَّى تَبْيَضَ ثَدْيَاهَا ^(٤) . يعنى يُصَيِّبُهَا فِيهَا بَرَصٌ ، عُقُوبَةٌ عَلَى كَذِبِهَا . وهذا لَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسٌ ، وَلَا يَهْتَدَى إِلَيْهِ رَأْيٌ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا . وقال عطاء ، وقتادة ، والشافعى : لَا يُقْبَلُ مِنَ النِّسَاءِ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ امْرَأَتَيْنِ كَرَجُلٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ ^(٥) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، قَالَ : تَزَوَّجْتُ أُمَّ بِحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّادٍ ، فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ ، فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَذَكَرْتُ

و ١٧٨/٨

(١) في الأصل ، ا ، ب : عنه .

(٢-٢) سقط من : ب .

(٣) في الأصل : أهله .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب شهادة امرأة على الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٤٨٢/٧ ، ٤٨٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

ذلك له ، فقال : « وَكَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمْتَ ذَلِكَ ! » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وفي لفظٍ رواه النسائي ، قال : فَأَتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ ، فَقُلْتُ : إِنَّهَا كَاذِبَةٌ . قال : « كَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا ! خَلُّ سَبِيلَهَا » . وهذا يدلُّ على الاكتفاء بالمرأة الواحدة . وقال الزهري : فُرِّقَ بَيْنَ أَهْلِ آيَاتٍ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ فِي الرِّضَاعِ ^(٧) . وقال الأوزاعي : فُرِّقَ عُثْمَانُ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ وَبَيْنَ نِسَائِهِمْ ، بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ ^(٨) فِي الرِّضَاعِ ^(٩) . وقال الشعبي : كَانَتِ الْقَضَاءُ يُفَرِّقُونَ ^(١٠) بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ ^(١١) . ولأنَّ هَذَا شَهَادَةٌ عَلَى عَوْرَةٍ ، فَيُقْبَلُ ^(١٢) فِيهِ ^(١٣) شَهَادَةُ النِّسَاءِ الْمُتَفَرِّدَاتِ ، كَالْوَلَادَةِ . وعلى الشافعي ، بَأَنَّهُ مَعْنَى يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ النِّسَاءِ الْمُتَفَرِّدَاتِ ، فَيُقْبَلُ ^(١٤) فِيهِ شَهَادَةُ ^(١٥) الْمَرْأَةِ الْمُتَفَرِّدَةِ ، كَالْخَبَرِ .

فصل : وَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ ^(١٦) الْمُرْضِعَةِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهَا ؛ لما ذكرنا من حديث عُقْبَةَ ، ^(١٧) « مَنْ أَنْ ^(١٨) الْأُمَّةَ السُّودَاءُ قَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا . فَقَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ شَهَادَتَهَا . وَلِأَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَحْصُلُ لَهَا بِهِ نَفْعٌ مَقْصُودٌ ، وَلَا تَدْفَعُ عَنْهَا بِهِ ضَرَرًا ، فَقَبِلَتْ شَهَادَتُهَا بِهِ ، كَفِعْلِ غَيْرِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهَا تَسْتَبِيحُ الْخَلْوَةَ بِهِ ، وَالسَّفَرَ مَعَهُ ، وَتَصِيرُ مُحَرَّمًا لَهُ . قُلْنَا : لَيْسَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْصُودَةِ ، الَّتِي تُرَدُّ بِهَا الشَّهَادَةُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣١٠ .

(٧) أخرجه ، عن الزهري ، عبد الرزاق ، في : باب شهادة امرأة على الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٤٨٢/٧ .

(٨) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٩-٩) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٠) في م : « تفرق » .

(١١) في م : « فقبل » .

(١٢) في م : « فيها » .

(١٣) في ١ ، م : « فقبل » .

(١٤-١٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٥-١٥) في ١ : « ولأن » .

رَجُلَيْنِ لَوْ شَهِدَا أَنَّ فُلَانًا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ، وَأَعْتَقَ أُمَّتَهُ ، قُبِلَتْ ^(١٦) شَهَادَتُهُمَا ، وَإِنْ كَانَ يَجِلُّ لَهَا نِكَاحُهُمَا بِذَلِكَ .

فصل : لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الرِّضَاعِ إِلَّا مُفَسَّرَةً ، فَلَوْ قَالَتْ : أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا ابْنُ هَذِهِ مِنَ الرِّضَاعِ . لَا تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَ الْمُحَرَّمَ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ ، مِنْهُمْ مَنْ يُحَرِّمُ بِالْقَلِيلِ ^(١٧) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحَرِّمُ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ ، فَلَزِمَ الشَّاهِدَ تَبْيِينَ كَيْفِيَّتِهِ ، لِيَحْكُمَ الْحَاكِمُ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ ، فَيَحْتَاجُ الشَّاهِدُ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّ هَذَا ارْتَضَعَ مِنْ ثَدْيِ هَذِهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ^(١٨) ، خَلَصَ اللَّبَنُ فِيهِنَّ ^(١٩) إِلَى جَوْفِهِ ، فِي الْحَوْلَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ : خُلُوصُ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ لَا طَرِيقَ لَهُمْ ^(٢٠) إِلَى مُشَاهَدَتِهِ ، فَكَيْفَ تَجُوزُ الشَّهَادَةُ ؟ قُلْنَا : إِذَا ظ ١٧٨/٨ عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ / الْمَرَأَةَ ذَاتُ لَبَنٍ ، وَرَأَى الصَّبِيَّ قَدْ التَّقَمَ ثَدْيَهَا ، وَحَرَكَ فَمَهُ فِي الْاِمْتِصَاصِ ، وَخَلَقَهُ فِي ^(٢١) الْاجْتِرَاعِ ، حَصَلَ ظَنُّ يَقْرُبُ إِلَى الْيَقِينِ أَنَّ اللَّبَنَ قَدْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ ، وَمَا يَتَعَذَّرُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ بِالشَّاهِدَةِ ، اكْتَفَى فِيهِ بِالظَّاهِرِ ^(٢٢) ، كَالشَّهَادَةِ بِالْمِلْكِ ، وَثُبُوتِ الدِّينِ فِي الذِّمَّةِ ، وَالشَّهَادَةِ عَلَى النَّسَبِ بِالاسْتِفَاضَةِ . وَلَوْ قَالَ الشَّاهِدُ : أَدْخَلُ رَأْسَهُ تَحْتَ ثِيَابِهَا ، وَالتَّقَمَ ثَدْيَهَا . لَا ^(٢٣) يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ رَأْسَهُ وَلَا يَأْخُذُ الثَّدْيَ ، وَقَدْ يَأْخُذُ الثَّدْيَ وَلَا يَمُصُّ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَإِنْ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ هَذِهِ أَرْضَعَتْ هَذَا . فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِهِ ^(٢٤) فِي ثُبُوتِ أَصْلِ الرِّضَاعِ ؛ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ الَّتِي قَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا . اكْتَفَى بِقَوْلِهَا .

(١٦) فِي م : قَبْلَ .

(١٧) فِي ب : الْقَلِيلُ .

(١٨) فِي أ : مِنْفَرَدَاتٍ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ أ :

(٢٠) فِي م : وَلَهُ .

(٢١) سَقَطَ مِنْ ب :

(٢٢) فِي م : بِالظَّاهِرَةِ .

(٢٣) فِي أ : لَمْ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ م :

١٣٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً ^(١) ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ الدُّخُولِ : هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . انْفَسَخَ النِّكَاحُ ، فَإِنْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ ، فَلَا مَهْرَ لَهَا ^(٢) ، وَإِنْ أَكْذَبَتْهُ ^(٣) ، فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ)

وجملته أن الزوج إذا أقر أن زوجته أخته من الرضاعة ^(٤) ، انفسخ نكاحه ، ويُفَرَّقُ بينهما . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قال : وَهَمْتُ ، أو أَخْطَأْتُ . قَبْلَ قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ ، وَلَوْ جَعَلَ النِّكَاحَ ، ثُمَّ أَقْرَبَهُ ، قَبْلَ ، كَذَلِكَ ^(٥) هُنَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَقْرَبَ بِمَا يَتَضَمَّنُ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ ، كَالْوَأْدِ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ رَجَعَ ، أَوْ أَقْرَأَ أَنَّ أُمَّتَهُ أُخْتُهُ مِنَ النَّسَبِ ، وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ غَيْرُ مُسْلِمٍ ، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْحُكْمِ ، فَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ، فَيَنْبَغِي ذَلِكَ عَلَى عِلْمِهِ بِصِدْقِهِ ، ^(٦) فَإِنْ عَلِمَ ^(٦) أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ ، فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ ، وَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ عَلِمَ كَذِبَ نَفْسِهِ ، فَالنِّكَاحُ بَاقٍ بِحَالِهِ ، وَقَوْلُهُ كَذِبٌ لَا يُحَرِّمُهَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ حَقِيقَةُ الرِّضَاعِ ، لَا الْقَوْلُ . وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، لَمْ تَزُلْ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ . وَقِيلَ فِي حِلِّهَا لَهُ إِذَا عَلِمَ كَذِبَ نَفْسِهِ رَوَاتَانِ . وَالصَّحِيحُ مَا قُلْنَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ كَذِبًا ، لَمْ يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا وَهِيَ أَكْبَرُ مِنْهُ : هِيَ ابْنَتِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَصَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ ، فَلَا شَيْءَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ ^(٧) النِّكَاحَ فَاسِدٌ مِنْ أَصْلِهِ ^(٨) ، لَا يُسْتَحَقُّ فِيهِ مَهْرٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بَيِّنَةً ، وَإِنْ أَكْذَبَتْهُ ، فَالْقَوْلُ

(١) في ب : « بامرأة » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في ا ، ب ، م : « كذبت » .

(٤) في ا : « الرضاع » .

(٥) في زيادة : « أيضا » .

(٦-٦) في ب : « فإنه أعلم » .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) سقط من : ب .

١٧٩/٨ أو قولها ؛ لأنَّ قوله غير مقبول عليها في إسقاط^(٩) حقوقها ، فلزمه إقراره / فيما هو حق له ، وهو تحريمها عليه ، وفسخ نكاحه ، ولم يُقبل قوله فيما عليه من المهر .

فصل : وإن قال : هي عمّتي ، أو خالتي أو ابنة أخي أو أختي أو أمّي من الرضاع . وأمكن صدقه ، فالحكم فيه كالو قال : هي أختي . وإن لم يمكن صدقه ، مثل أن يقول لأصغر منه أو لمثله : هذه^(١٠) أمّي . أو لأكبر منه أو لمثله^(١١) : هذه ابنتي . لم تحرم عليه . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو يوسف ومحمد : تحرم عليه ؛ لأنّه أقر^(١٢) بما يحرمها عليه ، فوجب أن يُقبل ، كالأمكن . ولنا ، أنّه أقر بما تحقّق^(١٣) كذب فيه ، فأشبهه ما لو قال : أرضعتني وإياها حواء . أو كالأو قال : هذه حواء . وما ذكروه مُنتَقِضٌ بهذه الصُّور ، ويُفارق ما^(١٤) إذا أمكن ، فإنّه لا يتحقّق كذبُه ، والحكم في الإقرار بقراءة من النسب تحريمها عليه ، كالحكم في الإقرار بالرضاع ؛ لأنّه في معناه .

فصل : إذا ادّعى أن زوجته أخته من الرضاع ، فأنكرته ، فشهدت بذلك أمه أو ابنته ، لم تُقبل شهادتهما ؛ لأنَّ شهادة الوالدة لولدها^(١٥) والولد لوالده^(١٥) غير مقبولة . وإن شهدت بذلك أمها أو ابنتها ، قبلت . وعنه ، لا يُقبل ؛ بناءً على شهادة الوالد على ولده والولد على والده . وفي ذلك روايتان . وإن ادّعت ذلك المرأة ، وأنكره الزوج ، فشهدت لها أمها أو ابنتها ، لم تُقبل ، وإن شهدت لها أم الزوج أو ابنته ، فعلى روايتين .

١٣٧٨ - مسألة ؛ قال : (وإن كانت المرأة هي التي قالت : هو أخي من الرضاعة . فأكذبها ، ولم تأت بالبيّنة على ما وصفت ، فهي زوجته في الحكم)

(٩) في ب : سقط .

(١٠) في م : هي .

(١١) في أ : مثله .

(١٢) في أ ، م : إقرار .

(١٣) في الأصل : يتحقّق .

(١٤) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(١٥-١٥) في م : والوالد لولده .

وجملته أن المرأة إذا أقرت أن^(١) زوجها أخوها من الرضاة ، فأكذبها ، لم يقبل قولها في فسخ النكاح ؛ لأنه حق عليها ، فإن كان قبل الدخول ، فلا مهر لها ؛ لأنها تقر بأنّها لا تستحقّه ، فإن كانت قد قبضته ، لم يكن للزوج أخذه منها ؛ لأنه يقرب بأنّه حق لها ، وإن كان بعد الدخول ، فأقرت أنّها كانت عالمة بأنّها أخته وتحرّمها^(٢) عليه ، ومطّوعة له في الوطء ، فلا مهر لها أيضاً ، لإقرارها بأنّها زانية مطّوعة ، وإن أنكرت شيئاً من ذلك ، فلها المهر ؛ لأنه وطء بشبهة ، وهى زوجته في ظاهر الحكم ؛ لأنّ قولها عليه^(٣) غير مقبول ، فأما فيما^(٤) بينها وبين الله تعالى / ، فإن علمت صيحة ما أقرت به ، لم يحلّ لها مساكنته وتمكينه من وطئها ، وعليها أن تفرّ منه ، وتفتدي نفسها بما أمكنها ؛ لأنّ وطأها زنى ، فعليها التخلّص منه مهما أمكنها ، كما قلنا في التي علمت أنّ زوجها طلقها ثلاثاً ، وجحدّها ذلك . وينبغي أن يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول أقلّ الأمرين من المسمى أو مهر المثل ؛ لأنه إن كان المسمى أقلّ ، فلا يقبل قولها في وجوب زائد عليه ، وإن كان الأقلّ مهر المثل ، لم تستحق أكثر منه ؛ لإعترافها بأنّ استحقاقها له بوطئها لا بالعقد ، فلا تستحق أكثر منه . وإن كان إقرارها بأخوته قبل النكاح ، لم يجز لها نكاحه ، ولا يقبل رجوعها عن إقرارها ، في ظاهر الحكم ؛ لأنّ إقرارها لم يصادف زوجية عليها يئطّلها ، فقبل إقرارها على نفسها بتحرّمه عليها . وكذلك لو أقرّ الرجل أنّ هذه أخته من الرضاة ، أو محرّمة عليه برضاة أو غيره ، وأمکن صدقه ، لم يحلّ له تزوّجها^(٥) فيما بعد ذلك ، في ظاهر الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى ، فينبى على علمه بحقيقة الحال ، على ما ذكرناه .

فصل : وإن ادعى أحد الزوجين على الآخر ، أنّه أقرّ أنّه^(٥) أخو صاحبه من

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « وتحرّمها » .

(٣) سقط من : ب .

(٤) في ا ، ب : « تزويجها » .

(٥) سقط من : م .

الرَّضَاعَ ، فَأَنْكَرَ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ الْمُتَفَرِّدَاتِ : لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ ، وَالْإِقْرَارُ مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، فَلَمْ يَحْتَجْ فِيهِ إِلَى شَهَادَةِ النِّسَاءِ الْمُتَفَرِّدَاتِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الرِّضَاعِ نَفْسِهِ .

فصل : كَرِهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْارْتِضَاعَ بِلَبَنِ الْفُجُورِ وَالْمُشْرِكَاتِ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : اللَّبَنُ يُشْبِهُ^(٦) ، فَلَا تَسْقِ^(٧) مِنْ يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ وَلَا زَانِيَةٍ^(٨) . وَلَا يَقْبَلُ^(٩) أَهْلُ الذِّمَّةِ الْمُسْلِمَةَ ، وَلَا يَرَى شُعُورَهُنَّ . وَلَأنَّ لَبَنَ الْفَاجِرَةِ رُبَّمَا أَفْضَى إِلَى شَبِّهِ الْمُرْضِيعَةِ فِي الْفُجُورِ ، وَيَجْعَلُهَا أُمًّا لِلْوَلَدِ ، فَيَتَغَيَّرُ بِهَا ، وَيَتَضَرَّرُ طَبْعًا وَتَغْيِيرًا ، وَالْارْتِضَاعُ مِنَ الْمُشْرِكَةِ يَجْعَلُهَا أُمًّا ، لَهَا حُرْمَةُ الْأُمِّ مَعَ شِرْكِهَا ، وَرُبَّمَا مَالَ إِلَيْهَا فِي مَحَبَّةٍ دِينِهَا . وَيُكْرَهُ الْارْتِضَاعُ بِلَبَنِ الْحَمَقَاءِ ، كَيْلَا يُشَبِّهَهَا الْوَلَدُ فِي الْحُمُقِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِنَّ الرِّضَاعَ يُغَيِّرُ الطَّبَاعَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦) فِي ١ ، ب ، م : « يَشْتَبِه » .

(٧) فِي ب ، م : « تَسْقِي » .

(٨) انْظُرْ : السِّنَنِ الْكَبِيرِ ٤٦٤/٧ ، وَسَنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ١١٦/٢ .

(٩) مِنَ الْقِبَالَةِ ، وَهِيَ اسْتِقْبَالُ الْوَلَدِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ .